

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



"المحاسبين": ملفات كثيرة تنتظر الحسم من الحكومة الجديدة



يوسف المزروعى لـ «المحاسبون»:
أتمنى أن تكون مهنة المحاسبة
جاذبة للشباب الكويتي



الإقتصاد الرقمي ركيزة رئيسية لتطوير مهنة المحاسبة

ابشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 دك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م³
من الطابوق الأبيض



الدعم الحكومي 1750 دك

بحد أقصى 100 م³
بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الخلط الخرسانى الجاهز



الدعم الحكومي 8460 دك

بحد أقصى 450 م³
بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجات من منتجات الدعم السابقة



أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

15%



30%

بلاكات الكهرباء

10%

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED





راشد عوض الهطلاني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

افتتاحية العدد

إنفراج الأزمة ..

يمثل الإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد برئاسة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح حفظه الله بمثابة إنفراج حقيقي للأزمة بين السلطتين والتي تعاني منها بيئة الأعمال منذ فترة ليست بالقليلة.

وإذ تتقدم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتهنئة والتبريكات لسمو رئيس مجلس الوزراء، فإننا نأمل أن يتم تحريك الملفات العالقة وعلى رأسها التشريعات والقوانين التي ينتظرها المواطن والشركات العاملة في القطاع الخاص.

لا شك أن التطورات المتلاحقة في عالم المال والأعمال جعل الحديث عن الاقتصاد الرقمي وأهميته في تطور مهنة المحاسبة والمراجعة عالمياً وعربياً من بين الموضوعات التي يزداد أهميتها يوماً بعد آخر لدى المنظمات والجمعيات المهنية في كل دول العالم.

ومن هنا، كان الاهتمام بأهمية الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة محور حديث المؤتمر الدولي الذي نظمه اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، بحضور محاسبين من كافة دول العالم وبشراكة فاعلة من المنظمة الدولية للمحاسبة.

وتؤمن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالأهمية الكبيرة بدور الاقتصاد الرقمي في مواجهة التحديات والأزمات وخلق الفرص الإيجابية أمام القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وخلق المزيد من فرص العمل التي قدرت بحدود 100 مليون وظيفة رقمية في 2025.

ويستعرض العدد الجديد من مجلة المحاسبون عدد من الموضوعات التي تهم القطاعات المعنية بمهنة المحاسبة والتي من بينها: أهمية تطبيق المعيار 17 لعقود التأمين وتأثيره على صناعة التأمين في الكويت، بالإضافة لتناول أهمية المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية.

بالإضافة إلى تناول أهم الأنشطة التي قامت بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الربع الأول من العام الحالي 2023 وكذلك أهم البرامج التدريبية والمهنية التي عقدتها الجمعية خلال تلك الفترة.

المحتويات

هيئة التحرير

6	«المحاسبين» شاركت في «الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة»	أنشطة الجمعية
10	قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات	قوانين وتشريعات
16	معوقات تفعيل المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية	دراسات وبحوث
30	الهيئة العامة للبيئة	في دائرة الضوء
32	وكيل ديوان المحاسبة يوسف المزروعى أتمنى أن تكون مهنة المحاسبة جاذبة للشباب الكويتي	لقاء مع محاسب
36	المعيار الدولي المحاسبي (17) لعقود التأمين	تقرير
52	مدقق داخلي مهني معتمد	برامج تدريبية
53	المحاسبين القطرية : مؤتمر "بازل 4" الدولي	منظمات عربية مهنية

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

مدير التحرير
Editing Manager

محمد حمود الهاجري
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

راشد عوض الهطلاني

Rashid Awad Al-Rashidi

رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

ضاري علي الهاجري

Dhari Ali Al-Hajri

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

عبدالله سليمان الكندري

Abdullah Sulaiman Al-Kandari

أمين السر General Secretary

عبدالله مروان العيسى

Abdullah Marawan Al-Aisa

أمين الصندوق Treasurer

فيصل عبد المحسن الطبيخ

Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

عضو مجلس الإدارة Board Member

صباح مبارك الجلاوي

Sabah Mubarak Al-Jalawi

عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي

Fahed Motlaq Al-Azmi

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس

Abdullwahab Mishari Al-Faris

عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان

Ali Bader Al-Wazan

عضو مجلس الإدارة Board Member

المحامي
شركة
أعمال الطباعة
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.

Opt. : (+965) 1823750

Fax : (+965) 24928086

E-mail : sales@alhumaizi.com

AL-MOHASIBOON



kw_aaa



info@kwaaa.org



+965 24849799
+965 24841662



kw_aaa



www.kwaaa.org



+965 24836012



+965 51700060

العدد (96)، أبريل، 2023، السنة الثلاثون

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

April 2023 - No.(96)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

> Correspondence:

Should be addressed to: The Editor - in-
Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472
Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:
Al-Murajaa - State of kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

> Advertisements:

Agreements in this regared should be
made with the management of kuwaiti
Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Fax:00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة - الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

> Subscriptions:

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency
for Individuals.
Non Arab
- 80 \$ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges,
& Requests Should be Addressed to the
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

> Price of one copy:

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the
equivalent in local currency plus airmail
charges.
- Other countries:\$5 plus airmail charges.

أعضاء الجمعية: 500 فلس
الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد
أوما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

خلال الفترة من 4 إلى 5 فبراير الجاري بالقاهرة وبحضور 152 وفداً من أنحاء العالم «المحاسبين» شاركت في «الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة»



عند تطبيق مثل هذا النوع من الاقتصاد في الواقع العملي. وأضاف أن المؤتمر ناقش العديد من المحاور من بينها: تحديات التحول الرقمي والمحاسبة والتحديات العالمية الراهنة وسبل مواجهتها وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالإقتصاد الرقمي، مشيراً إلى أن التطور التكنولوجي العالمي يلقي بظلاله على مهنتي المحاسبة والمراجعة مما يتطلب النهوض بالتدريب وزيادة الوعي بالتحديات ومواكبة المتغيرات الراهنة.

وأشار إلى الأهمية الكبيرة التي توليها العديد من الدول للاقتصاد الرقمي الذي يشكل أهمية بالغة في قطاع الوظائف عبر إحلال 100 مليون وظيفة رقمية بدلاً من 85 مليون وظيفة تقليدية حول العالم بحلول عام 2025، مبيناً أن المنظمات الدولية تؤكد على أهمية التكيف مع العمل وأن المحاسبة وإدارة المحاسبات والمراجعين سيكونون من

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر الدولي «الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة».. الفرص والتحديات»، الذي نظمه اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في القاهرة خلال الفترة من 4 إلى 5 فبراير الجاري.

وبهذه المناسبة، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية راشد عوض الهطلاني أن مشاركة الجمعية في المؤتمرات العالمية والخليجية والعربية يأتي ضمن استراتيجيتها الحريصة على تبادل الخبرات والرؤى فيما يتعلق بتطور عمل المهنة وتطبيقها في واقع المهنة في الكويت.

وأشار الهطلاني إلى أن المؤتمر، ناقش خلال يومي انعقاده أهمية الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، ودوره المتزايد في تحقيق الشفافية والرقابة على كافة المعاملات التي تخص المؤسسات والشركات والتحديات التي يمكن مواجهتها



الفئات المترجمة بينما سيكون محللو ومتخصصو البيانات الضخمة ومتخصصو أتمة العمليات والتحول الرقمي وأمن المعلومات سيكونون ذوي الأهمية ولذلك لابد من التزويد بالمهارات والكفاءات المتخصصة ولابد من تهيئة المدارس والجامعات ومناهجها لمواكبة الاقتصاد الرقمي .

مساهمات ومشاركات فعالة

وبين الهطلاني أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، لا يتوقف دورها على المشاركة فقط ، بل يتعداه إلى الإسهام في المشاركة ضمن فعاليات تلك المناسبات سواء كانت عالمية أو إقليمية والعمل على تسخير كافة الإمكانيات للاستفادة منها في تطوير القدرات الفنية لمراقبي الحسابات وتمكينهم من مزاولة المهنة ببسر وسهولة .

وأضاف أن المؤتمر ناقش ، كذلك ، آثار تطبيق التحول الرقمي في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، بالإضافة لقيام المشاركين من خلاله بمناقشة وضع فعاليات آلية تعمل على دعم الاقتصاديات بين البلدان المختلفة.

152 وفداً

وأشار الهطلاني إلى أن تواجد قرابة 152 وفداً في المؤتمر دليل اهتمام كبير ومتزايد بأهمية الرقمنة في واقع الاقتصاد العالمي الذي أصبح شديد التأثير بالأوضاع الاقتصادية وما

راشد الهطلاني:

- تبادل الخبرات والرؤى مع المشاركين حول تطور المهنة.
- استراتيجية الجمعية قائمة على التواصل مع الجميع لتعزيز المهنة.
- المؤتمر ناقش تطبيق التحول الرقمي في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.
- 100 مليون وظيفة رقمية تنتظر العالم بحلول 2025 أبرزها أمن المعلومات.

كما ناقش قضايا: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات الاقتصادية والرقمنة، والبنوك والتحديات المالية والاقتصادية العالمية، والتأمين وتحديات التقارير المالية والتحول الرقمي، وسبل تحقيق التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجهها.

كما ضم وفد الجمعية كل من: رئيس مجلس الإدارة راشد عوض الهطلاني وعضو مجلس الإدارة وممثل الجمعية في اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب فيصل عبد المحسن الطبيخ ورئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الأسبق محمد حمود الهاجري ورئيس اللجنة الاستشارية في هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية د. فالح العازمي.

يحدث فيها من تغيرات متلاحقة. وأوضح أن تواجد شخصيات هامة على مستوى المهنة على المستوى العالمي ، مثل رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين «IFAC» أسماء رسموكي ، كان له بالغ الأثر على نجاح المؤتمر وفعالياته المختلفة ، مشيراً إلى أن الكثير من الموضوعات الهامة والحيوية تم مناقشتها وكان لها أكبر الأثر على المشاركين في جلسات العمل المختلفة وتم التطرق لها بإسهاب.

جدير بالذكر أن المؤتمر ناقش على مدى يومين التحول الرقمي الذي يمثل عنصراً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، وما يتطلبه هذا التحول من استثمارات في البنية التحتية وتأهيل الثروة البشرية، الى جانب تطوير وتحديث وتطوير المؤسسات والشركات.

فعاليات المؤتمر

الشهابي شريك "KPMG" الأردن ، وجمال ملحم رئيس جمعية مددقي الحسابات القانونيين الفلسطينيين الأسبق، وسعادة الدكتور عبدالكريم الزرعوني رئيس شرف إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، وسعادة اللواء عمرو علام وكيل وزارة بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، والدكتور جلورجلو دي جلورجلو رئيس "FCM".

اليوم الثاني

وتضمن برنامج اليوم الثاني للمؤتمر العديد من الفعاليات منها : الجلسة الثالثة والتي تمت تحت عنوان البنوك والتحديات الإقتصادية والمالية العالمية ورأس هذه الجلسة الدكتور شريف سامي رئيس البنك التجاري الدولي ورئيس هيئة الرقابة المالية الأسبق ورئيس لجنة المراجعة بالهيئة القومية للتأمين الإجتماعي وتولي مقرر الجلسة المحاسب حازم حجازي الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة مصر والمتحدثون بالجلسة الثالثة للمؤتمر هم كل من : المحاسب أشرف نجم نائب رئيس مجلس والعضو المنتدب بنك الإستثمار القومي ، والمحاسب عبدالهادي إبراهيم شريك "KPMG" مؤسسة حازم حسن، مصر "RSM" طارق حشيش الشريك التنفيذي، وشريف الكيلاني الشريك التنفيذي "EY" مكتب المحاسبون المتضامنون وتحدث أيضا بعض الخبراء والمتخصصين الأجانب.

تحديات معايير التقارير المالية

وبدأت فعاليات الجلسة الرابعة التي اقيمت تحت عنوان التأمين وتحديات معايير التقارير المالية والتحول الرقمي ورأس تلك الجلسة المحاسب علاء الزهيري رئيس الإتحاد المصري للتأمين ومقرر الجلسة الدكتور عباس رضي رئيس جمعية المحاسبين البحرينية، والمتحدثون هم كل من : المحاسب ايلي عبود الرئيس الأسبق لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ، والمحاسب حسام علما العضو المنتدب الشركة المصرية للتأمين التكافلي "KPMG" ، والمحاسب أحمد إبراهيم شريك مؤسسة حازم حسن وياكير تيللي والمحاسب الشريك التنفيذي، والدكتور محمود الناغي رئيس شعبة مزاوئي المهنة الحره للمحاسبة والمراجعة نقابة التجاريين مصر.

الجلسة الختامية

أما بالنسبة للجلسة الختامية للمؤتمر وإعلان البيان الختامي للمؤتمر والتوصيات فتولي رئاستها سعادة الدكتور حاتم القواسمي رئيس مجلس إدارة إتحاد

وشارك في المؤتمر نخبة مميزة من كبار المسؤولين التنفيذيين بالدول العربية الشقيقة، وكذلك مشاركة رؤساء من المنظمات والهيئات والجمعيات والنقابات المهنية العربية، بالإضافة الي نخبة من قيادات المال والاعمال والبنوك والتأمين والاقتصاد والإدارة، والخبراء من المحاسبة والمراجعة من مختلف البلدان العربية.

اليوم الأول

وكانت فعاليات وبرنامج المؤتمر في يومه الأول كالتالي : التسجيل تلاه الجلسة الافتتاحية للمؤتمر والتي تضمنت كلمات لنخبة من صفوة الخبراء والمختصين وكبار الشخصيات العامة والوزراء منهم : سعادة الدكتور فريد فوزي نائب رئيس مجلس الإدارة والأمين العام وسعادة الدكتور حاتم القواسمي رئيس مجلس الإدارة، وأسماء رسموكي رئيس الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC"، وسعادة السفير محمدي الني أمين عام مجلس الوحدة العربية الاقتصادية ، واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة معالي للدكتور محمد معيط وزير المالية بجمهورية مصر العربية .

الجلسة الأولى

وانطلقت الجلسة الأولى للمؤتمر تحت عنوان " مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات الاقتصادية والرقمنة" ورأس هذه الجلسة الدكتور حاتم القواسمي رئيس مجلس إدارة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وتولي منصب مقرر الجلسة الدكتور فريد فوزي نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والأمين العام أما المتحدثين الرئيسيين في الجلسة الأولى فهم كل من : المحاسب امين بعقلي رئيس هيئة الخبراء المحاسبين في البلاء المغربية، والمحاسبة مهنا المراحل شريك "KPMG" الأردن، ومحمد المعتز "PWC" مصر وأسماء رسموكي رئيس الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC"، والتا برنسيو "CEO of PAFA".

وبدأت فعاليات الجلسة الثانية من المؤتمر وكانت تحت عنوان "مهنة المحاسبة والمراجعة وتحديات التنمية المستدامة" وتولت رئاسة هذه الجلسة الدكتورة شريفة فؤاد شريف الرئيس التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة أما مقرر الجلسة فكان الدكتور خالد حجازي رئيس المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وعميد كلية الإدارة جامعة نيو جيزة وكان متحدثي الجلسة الثانية كل من : فادي



الحموي مستشار وزير المالية لشئون لجان الطعن وإنهاء المنازعات الضريبية، والدكتورة أحلام ابو المكارم المدير العام بمصلحة الضرائب المصرية لتبوية لدعوة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

بالإضافة إلى نخبه من كبار المختصين بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات منهم: المحاسبة هناء زايد وكيل وزاره بالبنك المركزي المصري والمحاسب محمد عبد الحميد المدير بالجهاز المركزي للمحاسبات والمحاسب محمد عبد العزيز مدير بالجهاز المركزي للمحاسبات والمحاسبة سلوي عبد السلام مدير بالجهاز المركزي للمحاسبات والمحاسب احمد فوده مدير بالجهاز المركزي للمحاسبات.

المحاسبين والمراجعين العرب رئيس المؤتمر، ومقررو الجلسة الختامية للمؤتمر كانوا كالاتي : المحاسب أكرم حسونة نائب رئيس الإتحاد لشئون العلاقات العامة والاتصال ، والمحاسب عبدالقادر الصغير نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد للشئون العلمية والمهنية والتكوينية، وسعادة الدكتور فريد فوزي نائب رئيس مجلس الإدارة والأمين العام ، والمحاسب محمد الهاجري رئيس شرف الإتحاد.

خبراء ومتخصصون

كما شارك في فعاليات المؤتمر نخبه من كبار المختصين والمسؤولين بجمهورية مصر العربية والوطن العربي بأكمله منهم : المحاسب مختار توفيق عباس ندا وكيل أول وزارة المالية رئيس مصلحة الضرائب المصرية، والدكتور هشام

قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات



المعلومات للحصول على المعلومات وتبادلها.

المستند أو السجل الإلكتروني : مجموعة بيانات أو معلومات يتم إنشاؤها أو تخزينها أو استخراجها أو نسخها أو إرسالها أو إبلاغها أو استقبالها كلياً أو جزئياً بوسيلة إلكترونية ، على وسيط ملموس أو على وسيط إلكتروني آخر ، وتكون قابلة للاسترجاع بشكل يمكن فهمه.

الموقع : مكان إتاحة المعلومات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد.

إلكتروني: كل ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات وذو قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو وسائل أخرى مشابهة سلكية كانت أو لاسلكية وما قد يُستحدث من تقنيات في هذا المجال.

وسيلة تقنية المعلومات: أداة إلكترونية تشمل كل ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات وذو قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو ضوئية أو وسائل أخرى مشابهة سلكية كانت أو لاسلكية وما قد يستحدث من في هذا المجال.

الجريمة المعلوماتية: كل فعل يرتكب من خلال استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات

الفصل الأول

تعريفات

المادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات التالية، المعنى الموضح قرين كل منها:

الوزير المختص : الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء.

الجهة المختصة : الجهة التي يحددها مجلس الوزراء.

البيانات الإلكترونية: بيانات ذات خصائص إلكترونية في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم أو صور أو برامج حاسب آلي أو قواعد للبيانات .

النظام الإلكتروني المؤتمت: برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي تم إعداده ليتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل، كلياً أو جزئياً ، دون تدخل أو إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له.

نظام المعالجة الإلكترونية للبيانات : نظام إلكتروني لإنشاء أو إدخال أو استرجاع أو إرسال أو استلام أو استخراج أو تخزين أو عرض أو معالجة المعلومات أو الرسائل إلكترونياً.

الشبكة المعلوماتية: ارتباط بين أكثر من منظومة اتصالات لتقنية

بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

الدخول غير المشروع: التنفيذ المتعمد غير المشروع لأجهزة وأنظمة الحاسب الآلي أو لنظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية أو موقع إلكتروني من خلال اختراق وسائل وإجراءات الحماية لها بشكل جزئي أو كلي لأي غرض كان بدون تفويض في ذلك أو بالتجاوز للتفويض الممنوح.

نظام الحاسب الآلي: مجموعة برامج وأنظمة معلوماتية معدة لتحليل المعلومات والبيانات والأوامر وبرمجتها وإظهارها أو حفظها أو إرسالها أو استلامها ، ويمكن أن تعمل بشكل مستقل أو بالاتصال مع أجهزة أو أنظمة معلوماتية أخرى.

التوقيع الإلكتروني: البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ، وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في مستند أو سجل إلكتروني أو مضافة عليها أو مرتبطة بها بالضرورة ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره.

الالتقاط المعلوماتي: مشاهدة البيانات أو المعلومات الواردة في أي رسالة إلكترونية أو سماعها أو الحصول عليها ، ويشمل ذلك المنقولة إلكترونياً.

الاحتيايل الإلكتروني: التأثير في نظام إلكتروني مؤتمت أو نظام معلوماتي إلكتروني أو شبكة معلوماتية أو مستند أو سجل إلكتروني أو وسيلة تقنية معلوماتية أو نظام أو جهاز حاسب آلي أو توقيع إلكتروني أو معلومات إلكترونية وذلك عن طريق البرمجة أو الحصول أو الإفصاح أو النقل أو النشر لرقم أو كلمة أو رمز سري أو بيانات سرية أو خاصة أخرى، بقصد الحصول على منفعة دون وجه حق أو الإضرار بالغير.

الفصل الثاني

الجرائم والعقوبات

المادة (2)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب دخولاً غير مشروع إلى جهاز حاسب آلي أو إلى نظامه أو إلى نظام معالجة إلكترونية للبيانات أو إلى نظام إلكتروني مؤتمت أو إلى شبكة معلوماتية.

إذا ترتب على هذا الدخول إلغاء أو حذف أو إتلاف أو تدمير أو إفشاء أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات ، فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

إذا كانت تلك البيانات أو المعلومات شخصية فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة

آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب أياً من الجرائم المنصوص عليها أعلاه أو سهل ذلك للغير وكان ذلك أثناء أو بسبب تأدية وظيفته .

المادة (3)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

1 - ارتكب دخولاً غير مشروع إلى موقع أو نظام معلوماتي مباشرة أو عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات بقصد الحصول على بيانات أو معلومات حكومية سرية بحكم القانون .

فإذا ترتب على ذلك الدخول إلغاء تلك البيانات أو المعلومات أو إتلافها أو تدميرها أو نشرها أو تعديلها ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تجاوز عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويسرى هذا الحكم على البيانات والمعلومات المتعلقة بحسابات عملاء المنشآت المصرفية .

2 - زور أو أتلف مستنداً أو سجلاً أو توقيعاً إلكترونياً أو نظام معالجة إلكترونية للبيانات أو نظام إلكتروني مؤتمت أو موقعاً أو نظام حاسب آلي أو نظام إلكتروني بطريق الاصطناع أو التغيير أو التحوير أو بأي طريقة أخرى ، وذلك باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات .

فإذا وقع التزوير على مستند رسمي أو بنكي أو بيانات حكومية أو بنكية إلكترونية تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تجاوز ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بذات العقوبة بحسب الأحوال ، كل من استعمل أياً مما ذكر مع علمه بتزويره أو فقده لقوته القانونية .

3 - غير أو أتلف عمداً مستنداً إلكترونيًا يتعلق بالفحوصات الطبية أو التشخيص الطبي أو العلاج الطبي أو الرعاية الطبية أو سهل للغير فعل ذلك أو مكنه منه ، وذلك باستعمال الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات .

4 - استعمل الشبكة المعلوماتية أو استخدم وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في تهديد أو ابتزاز شخص طبيعي أو اعتباري لحمله على القيام بفعل أو الإمتناع عنه .

فإذا كان التهديد بارتكاب جنائية أو بما يُعد مساساً بكرامة الأشخاص أو خادشاً للشرف والإعتبار أو السمعة كانت العقوبة



ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب أيًا من هذه الجرائم أو سهل ذلك للغير وكان ذلك أثناء أو بسبب تأدية وظيفته .

3 - تنصت أو التقطت أو اعترضت عمداً ، دون وجه حق ، ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات .

فإذا أفشى ما توصل إليه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

4 - كل من أنشأ موقعاً أو نشر أو أنتج أو أعد أو هيا أو أرسل أو خزن معلومات أو بيانات بقصد الإستغلال أو التوزيع أو العرض على الغير عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات وكان ذلك من شأنه المساس بالأداب العامة أو أدار مكاناً لهذا الغرض .

5 - كل من حرّض أو أغوى ذكراً أو انثى لارتكاب أعمال الدعارة والفجور أو ساعده على ذلك باستخدام الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات . فإذا كان الفعل موجهاً إلى حدث فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تجاوز عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

5 - توصل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال أو منفعة أو مستند أو توقيع على مستند ، وذلك باستعمال طريقة احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة متى كان ذلك من شأنه خداع المجني عليه.

المادة (4)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

1 - أعاق أو عطل عمداً الوصول إلى موقع خدمة إلكترونية أو الدخول إلى الأجهزة أو البرامج أو مصادر البيانات أو المعلومات الإلكترونية بأي وسيلة كانت وذلك عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات .

2 - أدخل عمداً عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات ما من شأنه إيقافها عن العمل أو تعطيلها ، أو دخل موقعاً في الشبكة المعلوماتية لتغيير تصاميم هذا الموقع أو إلغاءه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه أو إيقافه أو تعطيله .

ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن

المادة (5)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات للوصول دون وجه حق إلى أرقام أو بيانات بطاقة إئتمانية أو ما في حكمها من البطاقات الإلكترونية .

إذا ترتب على استخدامها الحصول على أموال الغير، أو على ما تتيحه هذه البطاقة من خدمات ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

المادة (6)

يعاقب بحسب الأحوال بالعقوبة المنصوص عليها في البنود (1 ، 2 ، 3) من المادة (27) من قانون المطبوعات والنشر المشار إليه ، كل من ارتكب عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون أحد الأفعال بحسب الأحوال المبينة بالمواد (19 ، 20 ، 21) من القانون المشار إليه.

المادة (7)

يعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة (29) فقرة أولى من القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960 ، كل من ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها بالمادة (28) من قانون المطبوعات والنشر المشار إليه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (8)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أنشأ موقعاً أو نشر معلومات باستخدام الشبكة المعلوماتية أو بأي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون ، بقصد الإتجار بالبشر أو تسهيل التعامل فيهم ، أو ترويج المخدرات أو المؤثرات العقلية وما في حكمها ، أو تسهيل ذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

المادة (9)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات ، بغسل أموال أو بتحويل أموال غير مشروعة أو بنقلها أو بتمويه أو بإخفاء مصدرها غير المشروع ، أو قام باستخدامها أو اكتسابها أو حيازتها مع علمه بأنها مستمدة من مصدر غير مشروع أو بتحويل الموارد أو الممتلكات مع علمه بمصدرها غير المشروع، وذلك بقصد إخفاء الصفة المشروعة على تلك الأموال .

المادة (10)

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أنشأ موقعاً لمنظمة إرهابية أو لشخص إرهابي أو نشر عن أيهما معلومات على الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات ولو تحت مسميات تموهية ، لتسهيل الاتصالات بأحد قياداتها أو أعضائها ، أو ترويج أفكارها ، أو تمويلها ، أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة ، أو المتفجرة ، أو أية أدوات تستخدم في الأعمال الإرهابية .

المادة (11)

لا تقل عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها عن نصف حدها الأقصى إذا اقترنت الجريمة بأي من الظروف الآتية :

- 1 - ارتكاب الجريمة من خلال عصابة منظمة .
- 2 - شغل الجاني وظيفة عامة وارتكابه لها مستغلاً سلطته أو نفوذه.
- 3 - التفرير بالقصّر ومن في حكمهم من ناقصي الأهلية أو استغلالهم.
- 4 - صدور أحكام سابقة من المحاكم الوطنية ، أو الأجنبية بموجب الاتفاقيات المصادق عليها بإدانة الجاني بجرائم مماثلة .

المادة (12)

للمحكمة أن تعفي من العقوبة كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات المختصة بالجريمة قبل علمها بها وقبل البدء في تنفيذ الجريمة ، فإن كان الإبلاغ بعد العلم بالجريمة وقبل البدء في التحقيق تعين للإعضاء من العقوبة أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة في حالة تعددهم .



المادة (13)

يجوز الحكم بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو الأموال المتحصلة منها .

ويجوز الحكم بإغلاق المحل أو الموقع الذي أرتكب فيه أي من هذه الجرائم إذا كان ارتكابها قد تم بعلم مالكها لمدة لا تزيد على سنة بحسب الأحوال ، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية أو بحق المضرور في التعويض المناسب .

ويكون الحكم بإغلاق المحل أو الموقع وجوبياً إذا تكرر ارتكاب أي من هذه الجرائم بعلم مالكها .

المادة (14)

مع عدم الإخلال بالمسئولية الجزائية الشخصية لمرتكب الجريمة ، يعاقب الممثل القانوني للشخص الاعتباري بذات العقوبات المالية المقررة عن الأفعال التي تُرتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، إذا ثبت أن إخلاله بواجبات وظيفته أسهم في وقوع الجريمة مع علمه بذلك .

ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً عما يحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات إذا أرتكبت الجريمة لحسابه أو باسمه أو لصالحه .

المادة (15)

للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص ضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون وتحرير المخالفات عنها ، وإحالتها إلى النيابة العامة ، وعلى جميع الجهات ذات الصلة تقديم التسهيلات اللازمة لهؤلاء الموظفين .

المادة (16)

لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأية عقوبات أشد ينص عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر .

المادة (17)

تختص النيابة العامة وحدها ، دون غيرها ، بالتحقيق والتصرف والإدعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (18)

تسقط الدعوى الجزائية المنصوص عليها في هذا القانون بحسب مدة العقوبة ، فإن كانت بحدود الثلاث سنوات فتسقط خلال سنتين ، وإن كانت تتجاوز الثلاث سنوات فتسقط خلال خمس سنوات من يوم وقوع الجريمة ، ولا تُسمع دعوى التعويض إذا لم يتم رفعها خلال ثلاث سنوات من تاريخ علم المضرور ، ما لم تكن الدعوى الجزائية قائمة فيبدأ ميعاد عدم السماع من تاريخ انقضائها أو صدور حكم نهائي فيها .

المادة (19)

يسرى حكم المادتين (46 ، 79) من قانون الجزاء المشار إليه على الجرائم الواردة بهذا القانون .

المادة (20)

يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (21)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المذكرة الايضاحية للقانون رقم 63 لسنة 2015

في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات

اتسعت في العصر الحديث دائرة استخدام الشبكات الدولية للمعلومات كوسيلة للاتصال في شتى مجالات الحياة لتحقيق ما تصبو إليه الانسانية من اختصار للوقت والمسافات والجهد البدني والذهني، وأصبحت هذه الشبكات تحوي معلومات لا تقف تحت حصر تتعلق بكافة ميادين الحياة الشخصية والاقتصادية والعلمية وغيرها .

إلا أنه على الجانب المقابل فقد أدى الاستخدام المتزايد لهذه الشبكات والأنظمة المعلوماتية إلى كثير من المخاطر إذ أفرز أنواعا جديدة من الجرائم يطلق عليها "الجرائم المعلوماتية" كجرائم الاختلاس والتزوير التي تتم بالوسائل الإلكترونية، والجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة، وسرقة المعلومات، واختراق النظم السرية.

وإذ كانت النصوص الجزائية التقليدية لا تسعف لمواجهة هذه الجرائم المستحدثة التي تعتمد في ارتكابها على وسائل التقنية المتطورة، وحماية لحرية الأشخاص وشرفهم وسمعتهم، ودرء للعدوان على الأموال والممتلكات العامة والخاصة، وسعي من دولة الكويت في سياق دعم التوجهات الدولية الخاصة بمكافحة هذه الجرائم، والتزاما بأحكام الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات التي صادقت عليها دولة الكويت بموجب القانون رقم (60) لسنة 2013.

لذا فقد أعد القانون المرافق، الذي يتناول في الفصل الأول في المادة الأولى منه التعريفات التي تبين المقصود بالمصطلحات الفنية الواردة فيه. وشمل الفصل الثاني الجرائم والعقوبات، فنصت المادة (2) على جريمة غير المشروع إلى جهاز حاسب آلي

أو أنظمة معلوماتية باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات وقضت فقراتها الثانية والثالثة بتشديد العقوبة في حالة إذا ما ترتب على هذا الدخول إلغاء أو إتلاف للبيانات أو في حالة المعلومات الشخصية، كما نصت الفقرة الرابعة على تشديد العقوبة إذا ارتكبت الجريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . وكذلك تضمنت المادة (3) تشديد العقوبة في حالة كون البيانات محل الجريمة حكومية أو متعلقة بحسابات العملاء في المنشآت المصرفية.

وتناولت ذات المادة تجريم أفعال التزوير أو إتلاف المستندات الإلكترونية عرفية أو حكومية أو بنكية بما فيها تلك المتعلقة بالفحوصات الطبية، وكذلك استخدام أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في تهديد الأشخاص أو ابتزازهم، مع تشديد العقوبة إذا كان التهديد بارتكاب جنائية أو المساس بكرامة الأشخاص أو شرفهم.

ونصت المادة (4) على عقاب من أعاق أو عطل عمدا الوصول الى مواقع إلكترونية، وكل من تنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية، وكل من أنشأ موقعا يتضمن مساسا بالآداب العامة أو تحريضا على أعمال الدعارة والفجور.

وأوجبت المادة (5) عقاب كل من توصل عن طريق إحدى وسائل تقنية المعلومات إلى بيانات بطاقة ائتمانية واستخدامها في الحصول على أموال الغير.

وقضت المادتان (6) و (7) بمعاينة كل من ارتكب إحدى المحظورات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر باستخدام الوسائل الإلكترونية.

وأوجبت المواد (8) و (9) و (10) عقاب كل من استخدم أي من هذه الوسائل في الترويج للإتجار بالبشر أو المواد المخدرة أو في تسهيل الاتصال بالمنظمات الإرهابية وترويج أفكارها أو غسل الأموال.

وتضمنت المواد من (11) إلى (19) الأحكام العامة ومنها حالات الإعفاء من العقوبة، والحكم بمصادرة أو إغلاق المحل أو الموقع، والمسئولية الجزائية للشخص الاعتباري، وإختصاص النيابة العامة وحدها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في هذه الجرائم، وأحكام سقوط الدعويين الجزائية والمدنية.

معوقات تفعيل المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية



دكتور
فاروق راشد حسن عبدالله



والرقابة على عمل الوحدة الحكومية القائمة عليها من قبل جهات المراجعة الخارجية (السوافيري وآخرون ، 2002، 36)

2/1 تعريف المراجعة الداخلية

عرفت بأنها أداة إدارية لتقييم كيفية ممارسة أفراد الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة احمد نبيل ، 2012، 30 ، وبهذا التعريف تبين اتساع دور المراجعة الداخلية لبيبين)، أنها أداة تستخدمها الإدارة لتقسيم مدى الالتزام بأنظمة الرقابة، وهو يعكس تطوراً في التعريف المراجعة الداخلية لتشمل أحد وظائفها الحيوية وهي خدمة الإدارة.

وجاء في أحد التعاريف أنها تعتبر إحدى حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة عمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بدقة أنظمة الرقابة الداخلية الكفاءة التي يتم بها الأداء داخل كل قسم وكيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها نظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات، والظروف المالية منشأة ايمان ممدوح ، 2017 ، 31 ،

وعرفها معهد المراجعين الداخليين بأنها نشاط مستقل يقدم تأكيدا موضوعيا، وهو نشاط استشاري صمم لإضافة قيمة، ولتحسين عمليات المنظمة، إذ تساعد على تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم، لتقييم وتحسين فعالية إدارة

كانت المنشآت في الماضي فردية صغيرة الحجم، يستطيع مالكها الإشراف على أعمالها بنفسه، ولكن مع مرور الوقت زاد حجم المؤسسات واتسعت أنشطتها وازدادت وتعقيد عملياتها، مما أدى إلى فصل الإدارة عن الملكية، ومن ثم أصبحت هناك حاجة ضرورية إلى وجود طرف معايد يؤكد للمالك بأن الإدارة العليا تقوم بعملها على خير وجه، ومن خلال تقارير هذا الطرف المحايد والذي يمثله المراجع الخارجي يقوم المالك بمساءلة الإدارة العليا. عصيمي ، 2009، 158)

قياسا على ذلك فإن مؤسسات القطاع الحكومي بحاجة إلى وجود وحدات للمراجعة الداخلية بها، إذ أنها تمتاز بكبر حجمها وتشعب عملياتها بدرجة يصعب معها أن تتمكن الإدارة العليا للمؤسسة من الرقابة على جميع العمليات والأنشطة بداخلها فلا يكفي أن تقوم الإدارة العليا بوضع أنظمة رقابية تضبط بها العمل داخل المؤسسة، وأن تضع القوانين واللوائح التي تحكم عمل الموظفين لديها، وإنما لابد من وجود من يقوم بمتابعة هذه الأنظمة للتأكد من أنها تعمل بكفاءة وفعالية، وكذلك تتأكد من التزام الموظفين داخل المؤسسة بالقوانين والتعليمات واللوائح التي تقوم الإدارة العليا بتعميمها عليهم وبذلك تحمي الإدارة العليا نفسها عند المساءلة التي قد تتعرض لها في حال تم التدقيق

مخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الإدارة (IIA, 2015. p23) ويؤكد ذلك ما أورده بعض الباحثين حول الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي بأنها عدم خضوع أعمال المراجعة لأية ضغوط تمارسها الإدارة على المراجع الداخلي وأن هذا الاستقلال نسبي بحيث يركز على الشق الذهني فيه وليس الشق المادي والوظيفي، ذلك لأن عدم استقلاله ذهنيا يفقد عملية المراجعة الداخلية معناها والهدف الذي تنشأ من أجله. (خالد) مصباح ، (2015-124) مما سبق يمكن أن نوجز العناصر الأساسية للمراجعة الداخلية فيما يلي: أداة إدارية نشأت لخدمة احتياجات الإدارة. ترجع تبعية العاملين بها إلى الإدارة العليا بالمنظمة. تعمل على اختبار وتقييم الأنظمة التي وضعتها الإدارة ورفع التوصيات بالتعديلات هي المطلوبة. تشمل كلا من المراجعة التشغيلية والمالية. ولعل ما سبق يؤكد على ضرورة وجود وحدات للمراجعة الداخلية داخل منظمات القطاع الحكومي، فكل من المراجعة الداخلية والمراجعة الحكومية تقومان على الرقابة المالية، والرقابة التشغيلية رقابة الكفاءة، ورقابة الفاعلية، والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح، هذا ويفترض بالمراجعة الداخلية أن تكون أقدر من المراجعة الخارجية على تقييم الأنظمة والأنشطة المختلفة بالمنظمة لتواجدها المستمر فيها.

2/2 أهمية ودور تقارير المراجعة الداخلية:

تقوم بتقييم مدى التزام العاملين في المؤسسة بالأنظمة الرقابية وبالقوانين والتعليمات. تنبع أهمية تقارير المراجع الداخلي من كونها تخدم العديد من الأطراف التي تهمها تلك التقارير، وفيما يلي توضيح للجهات التي تخدمها تقارير المراجعة الداخلية:

الإدارة العليا: كون العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية هو الإدارة العليا يجعل المراجع الداخلي يسعى إلى دعمها وتفهم احتياجاتها والجوانب التي ينبغي التركيز عليها لضمان تحقيق الأهداف السوفيري وآخرون (2002.56)، وبذلك فإن وجود المراجعة الداخلية يؤدي إلى خدمة احتياجات الإدارة العليا ومن ثم فإن التقارير التي تصدرها تخاطب هذه الإدارة بشكل أساسي لتعرض المشكلة التي تم اكتشافها وسبل علاجها، فهي تضع مشورتها وتوصياتها أمام الإدارة العليا التي قد تأخذ بها وقد لا تفعل. وتشتمل التقارير التي تقدمها المراجعة الداخلية على معلومات تفصيلية وغير متحيزة تفيد وتطمئن الإدارة العليا بخصوص تطبيق القواعد واللوائح، وتبين لها أية تجاوزات أو نقاط ضعف أو

مما سبق يتبين أن المراجعة الداخلية هي أداة تغذية عكسية، إذ أنها بفحصها للعمليات والأنشطة الموجودة قد تخرج بعض التوصيات تكون بمثابة مدخلات تعيد الإدارة العليا تشغيلها للتخرج منها بتوصيات جديدة بديلة أو مستحدثة تؤثر بشكل ايجابي على العمليات والأنشطة ذات العلاقة بها، ويؤكد ذلك أحد الباحثين إذ يرى أن نتائج الرقابة يمكن أن تستخدم كتغذية عكسية لتعديل الخطط وتطويرها والاستفادة من أخطاء الماضي

الإدارة التشغيلية: يعتبر تقرير المراجعة الداخلية بمثابة أداة للتقييم الأداء التشغيلي، كما يعتبر نافذة للمديرين التشغيليين للإفصاح عن آرائهم وأعمالهم، ويحضر العاملون لدى الإدارات التشغيلية، ويحضر الإدارة العليا نحو الموضوعات التي لا يجرؤ المديرين على طرحها لتخوفهم من اللوائح والروتين السائد السوفيري وآخرون (2002.216) فالمراجع الداخلي يعرض في تقريره الصعوبات والمشاكل التي تعترض عمل هذه الإدارات والتوصيات اللازمة لحلها والتي قد يستمدتها من آراء ومقترحات مدراء هذه الدوائر أنفسهم، فهم الأقدر على طرح الحلول التي تتناسب مع طبيعة عمل دوائرهم، ومن ثم فإنهم يجدون في تقرير المراجع فرصة لعرض مشاكلهم والصعوبات التي يواجهونها بدلا من

تخدم رأيه وتؤكد ما توصل إليه من استنتاجات، وقد تكون المشاكل التي توصل إليها ناتجة عن تعاملات بين موظفي المنشأة والعملاء أو الجمهور، وفي هذه الحالة فإنه يمكن لرأي المراجع أن يكون الفيصل في النزاع لما يستند عليه من أدلة ملموسة وموثقة تؤيد رأيه، وهو ما يظهر مدى أهمية الدور الذي يلعبه تقرير المراجع الداخلي في النزاعات.

فريق المراجعة الداخلية: يعتبر تقرير المراجع الداخلي دليلاً أساسياً على ما قام به من أعمال خلال عملية المراجعة، كما يبين رأيه نحو التحسينات المطلوبة، ويعتبر أحد الوسائل التعليمية والتدريبية لأعضاء فريق المراجعة، وهو أداة لمتابعة عملية المراجعة (السوافيري وآخرون، 2002، 251) تقرير المراجع الداخلي يمثل الخلاصة التي توصل إليها بعد انتهائه من الفحص ويضم بداخله كل الأمور التي توصل إليها، والحلول التي يراها مناسبة، مدعماً رأيه بالأدلة التي قام بجمعها، والتي يمكن الرجوع إليها في أوراق عمله، وهو بهذا يثبت قيامه ببذل العناية المهنية الواجبة في حال ظهرت أي مستندات لم يكتشف أمرها أثناء الفحص، وتمت مساءلته لذلك، فهو قد اتبع الأسلوب العلمي القائم على العينات، ومن ثم فإن هناك إمكانية في عدم احتواء العينة المختارة للمفردات التي بها خلل، كما يساعد تقرير المراجعة الداخلية فريق المراجعة على متابعة مدى الاستجابة التي تمت للتوصيات الموضوعية، ومدى مساهمة عملهم في تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة داخل المنظمة.

2/3 نشأة وتطور المراجعة الداخلية

في القطاع الحكومي

تطورت المراجعة بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا لتجاوز المراجعة الرقمية الحسابات وأصبحت تشمل التحقق من السجلات المحاسبية والوثائق الداعمة المرتبطة بها فكانت خصائصها مشابهة للمراجعة الحالية وبمجيء العصر الحديث في القرن التاسع عشر، زاد الاهتمام بالمراجعة وبضرورة تطويرها للمحافظة على رأس المال الأجنبي باعتباره الحافز الأساسي لتطور مهام المراجعة التلائم احتياجات المستثمرين إذ طالب المستثمرون بعمل فحص مستقل على مشاريعهم داخل بواسطة طرق وإجراءات أحضروها معهم لاستخدامها في تدقيق الميزانية العمومية، كما طالبوا باستخدام المنهج التحليلي للحسابات (sawer.2013.58)

الخوض بها مع الإدارة العليا، خاصة إن كانوا لا يتوقعون أن تتجاوب معهم الإدارة العليا بخصوصها، ومن ثم فإن عرضها من قبل جهة مستقلة وغير متحيزة يجعل المشكلة تأخذ شكلاً موضوعياً وأهمية أكبر لدى الإدارة، إذ أنها تعترض من التوصيات التي يضعها المراجع الداخلي أن تخدم الأهداف التي شعى الإدارة إلى تحقيقها.

المراجع الخارجي: يمثل تقرير المراجع الداخلي أداء يستخدمها المراجع الخارجي لتساعده في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى الفحص الذي سيقوم به، كما يوضح له أين تتركز المشاكل والمواضع المهمة التي تحتاج إلى الفحص أكثر من غيرها (السوافيري وآخرون، 2002، 247) ولكي يكون تقرير المراجع الداخلي ذو فائدة وأهمية للمراجع الخارجي، ويستطيع الاعتماد عليه، فإنه لا بد من أن تتميز المراجعة الداخلية بما يلي:

أن تتبع أعلى مستوى إداري في الهيكل التنظيمي، وأن تكون متحررة من أية مسؤولية تشغيلية، ولا توجد أية تقييدات أو عوائق تضعها الإدارة أمامها خاصة فيما يتعلق بعلاقتها وحرية اتصالها بشكل كامل مع المراجع الخارجي، وذلك حتى يتمتع تقريرها بالموضوعية.

اتساع طبيعة ومدى المهام التي تكلف بها، واستجابة الإدارة لتوصياتها ووجود الأدلة المعززة لذلك. أن يتم إنجازها من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني والتأهيل المهني المناسب. بثل العناية المهنية اللازمة، والتي يمكن التأكد منها من خلال أوراق عمل المراجع

وبذلك يمكن القول أن النقاط السابقة تمثل الأمور الواجب توافرها حتى يتمكن المراجع الخارجي من الاعتماد على عمل المراجع الداخلي، وإن خلاف ذلك يعني أن المراجعة الداخلية تفقد قيمتها يفقدها لبعض أو لكل تلك النقاط، حيث يفقد تقريرها قيمته، ويصبح عديم الجدوى ولا يمكن الاستناد عليه لا من قبل المراجع الخارجي ولا غيره من الجهات، وبالتالي يمكن اعتبار عدم توافر هذه النقاط من المعوقات التي تعيق عمل المراجعة الداخلية وتحد من فاعليتها.

أطراف أخرى: قد يخدم تقرير المراجع الداخلي أطراف أخرى بخلاف الأطراف السابقة الذكر، حيث أنه يشمل الكثير من المعلومات التي قد تفيد في حالات النزاع بين الجهاز الإداري وأية أطراف أخرى (السوافيري وآخرون 2002، 249) إن قيام المراجع الداخلي بتقصي الحقائق والبحث في مسببات المشاكل يجب أن يستند على وجود أدلة ملموسة

التي تمارس فيها ومن ثم كان لابد من بذل الجهود لوضع المعايير التي تحكم عمل المراجعين الداخليين والخارجيين، والتي تنظم عملهم داخل كلا القطاعين الخاص والعام، والتي يجب أن تتسل وتنسجم فيما بينها حتى تضع إطارا متكاملًا لعمل المراجعين في مختلف الميادين والمجالات إكمال فاضل (85.2016) تشمل المراجعة في القطاع الحكومي كل من المراجعة العالية ومراجعة الالتزام بالقوانين والتعليمات إضافة إلى المراجعة التشغيلية بما تتضمنه من مراجعة الكفاءة والفعالية، ولعل إدارة المؤسسة من أكثر الجهات حاجة إلى التحقق من سير العمل داخلها باستخدام الأوجه المختلفة للمراجعة، وهو ما يعكس ضرورة وجود وحدات للمراجعة الداخلية بها ذات موثوقية لخدمة احتياجاتها المختلفة. هذا وتمتع مهنة المراجعة الداخلية باحترام وثقة كل من الجهات الحكومية والتنظيمات المختلفة لما تقدمه من فحص وتقييم موضوعي لأنشطة تلك الجهات والتنظيمات وينظر إليها على أنها فرع حديث من فروع نظام الرقابة الداخلية ووسيلة فعالة تهدف إلى مساندة الإدارة، إذ أن وجود أداة إدارية لمتابعة نظام الرقابة أصبح ضرورياً، فالإدارة دائماً ترغب في التحقق من أن نظم الرقابية لديها تعمل بطريقة مرضية، ومهما أحسنت الإدارة التخطيط فإن التنظيم ككل سيكون معرضاً للخطر إذا كانت الإجراءات الرقابية غير كافية أو كانت لا تنفذ بطريقة سليمة (ياسر عنتر، 2010، 96)

2/4 أسباب تطور المراجعة الداخلية

في الوحدات الحكومية

يمكن إيجاز أسباب التطور الذي حدث في عملية المراجعة الداخلية فيما يلي:

- حاجة الوحدات الحكومية إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش في العمليات والدفاتر مبكراً، بالإضافة إلى تطور أهداف المراجعة الداخلية لتشمل أهداف أخرى.

- زيادة عدد الوحدات الحكومية وانتشارها جغرافياً، حيث ترغب الإدارة في معرفة والاطمئنان إلى ما يجري في الوحدات البعيدة عنها، من خلال التأكد ومتابعة ما يلي:

- البحث عن الأخطاء والغش.

- التأكد من سلامة أسس الضبط مع اقتراح اللازم لتحسينها.

- تقديم الاستشارات للوحدات.

- التأكد من حسن سير عمليات الوحدات

وتعتبر المراجعة الداخلية حديثة العهد إذا ما قورن بالمراجعة الخارجية وقد استمر المراجعون الخارجيون لعدد من السنين يؤثرون على طريقة أداء المراجعين الداخليين. السوافيري (2002، 96).

وعلى الرغم من أن المراجعة الداخلية كانت تمارس كوظيفة داخل التنظيمات المختلفة لعدة قرون مضت، إلا أن الاعتراف بها كمهنة حديثة قد بدأ في الانتشار خلال الخمسين سنة الماضية فقط، ونتج عنه إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة في عام 1941 (خليل 2016، 102) وقد ساهم هذا المعهد في تأسيس إطار للممارسات المهنية يتضمن تعريفات التدقيق الداخلي وقانون أخلاقيات المهنة والمعايير المهنية وممارسة الاستشارات، كما قام ببناء جهاز عام من المعرفة تدرج به المجالات المتعلقة بالمراجعة الداخلية والأهلية التي على المراجعين الداخليين أن يطوروها ضمن كل المجالات، وعمل على تشجيع وترويج ونشر المعرفة والمعلومات المتعلقة بالمراجعة الداخلية لأعضائه والمهتمين به ولعمامة الجمهور، وتوفير التعليم، وتشجيع الوضع المهني للأعضاء. (Archambeault 2008، 78)

ويتدقيق النظر في التاريخ نجد أن جذور المراجعة في القطاع العام أكثر منها في القطاع الخاص، وهذه المراجعة المبكرة لم تكن مجرد مراجعة مالية بطبيعتها، وإنما كانت تخاطب مسؤولية أوسع، كإدارة الأصول والالتزام القانوني المتعلق باستخدام الأموال وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن المراجعة المرتبطة بالقطاع الحكومي قد عكست منذ القدم طبيعة مالية وإدارية وتحقق من الالتزام بالقوانين، هذا وتعكس نشأة وتطور المراجعة الداخلية أنها أصبحت علم قائم بذاته، يسعى إلى إثبات نفسه في القطاعين الخاص والعام كفرع من فروع المراجعة، وأنه يستحق الاهتمام به وتطويره لما له من دور كبير في خدمة المؤسسة (69) (Ar 2008) فالمرجعة الداخلية كانت في السابق حرقه مرتبطة بالحاسبة ولكنها تطورت الآن إلى مهنة تربط بالإدارة، إلا أست نفسها كفرع مميز من المعرفة لقدر الساعا معا سبق، حيث تقوم المراجعة الداخلية الحديثة بتزود خدمات تتضمن فحص وتقييم الأنظمة الرقابية والأداء والخطر والإدارة في كافة الوحدات الخاصة والعامه، كما أنها أصبحت تتبع علاقات تعاونية ومثمرة مع العمل من خلال إضافة قيمة الأنشطة بعد أن كانت ترى كعدو للعميل (sawer,2013,00)

وحتى تتم عملية المراجعة بكفاءة يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير منطقية وثابتة المقصود بهذه العملية، والظروف

2/6 تركيبة الوحدات الحكومية الكويتية

وأثرها على أداء وحدات المراجعة الداخلية

منذ قيام دولة الكويت، والسلطة التنفيذية في حالة تغير مستمر في طريقة إدارتها للقطاعات الحكومية، وفي عند الوزارات أو المؤسسات الرسمية التابعة له فتارة يدار قطاع معين بشكل مركزي كوزارة لفترة من الوقت ثم العودة عن ذلك وإدارته كمؤسسة عامة، ونارة يدار القطاع من خلال وزارة مستقلة، وبعد حين يتم دمجها في وزارة أخرى، وقد تتم العودة عن عملية الدمج بعد فترة، وإدارة ذات القطاع بواسطة وزارة مستقلة ثانية، كما تم دمج عدد من القطاعات في وزارة واحدة، دون إجراء الدراسات اللازمة لذلك، ولم تستقر السلطة التنفيذية في إدارتها للمؤسسات العامة التابعة للوزارات المختلفة، فعلى الرغم من أن القانون الأساسي بنص صراحة على أن تنظم القوانين عمل هذه المؤسسات، إلا أن السلطة التنفيذية لا زالت تدير بعض هذه المؤسسات دون وجود قانون خاص بها، يحدد أهدافها، وتشكيلها، والمهام والصلاحيات المنوطة بهاء كما قامت السلطة التنفيذية خلال عام ٢٠٠٥ بإنشاء عدد من المؤسسات التي رافقتها نفس الإشكاليات السابقة، وهو ما يعكس أن إدارة الحكومة للقطاعات المختلفة واختلاف طريقة إدارتها بين فترة وأخرى لا تستند إلى دراسة متأنية بقدر ما تستند إلى السلطة التنفيذية، ويحد من فاعليتها. حسابات أخرى في السلطة ، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على عمل مؤسسات تهدف إدارة التدقيق الداخلي بوزارة المالية إلى تقديم تأكيد مستقل وموضوعي وتقديم خدمات استشارية في الإدارة والسياسات التشغيلية، بعرض إضافة قيمة وتحسين أداء الوزارات والمؤسسات، بما يساهم في وضع أساس مناسب لتلك الوزارات والمؤسسات لتقوم بإصدار تقاريرها، هذا ويقوم التدقيق الداخلي بتحسين الإدارة التشغيلية عن طريق فحص واختبار نظم الرقابة على الأنشطة والعمليات الحيوية لوزارة المالية والوزارات الأخرى، كما أن التدقيق الداخلي يساهم في توفير تأكيد معقول بأن الإجراءات الرقابية تعمل بالشكل الملائم الذي يمكن وزير المالية من إخلاء مسؤوليته تجاه كل من الدولة والأطراف الأخرى ، إذ يعتبر هو المسؤول الأول عن رقابة حسابات الوزارات والمؤسسات العامة ومعاملاتها المالية، والتحقق من أنها تقوم بمراعاة أحكام القانون في أعمالها المالية والموازنة العامة والشؤون المالية. وجدير بالذكر أن نشأة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية أنت. ضعف الدور الذي تلعبه وحدات الرقابة الداخلية، والذي أظهرته

- التأكيد من عدم وجود عوامل تؤدي إلى نقصان الأرباح.
- صاحب اتساع عدد الوحدات الحكومية ظهور فجوة كبيرة بين الإدارة العليا وطبقة الموظفين المنفذين للقرارات والعمليات، فظهرت حاجة الإدارة إلى كشوف دورية دقيقة حسابيا وموضوعيا لبيانات وملخصات وإحصائيات المشروع لتوجيهه، وهنا ظهرت حاجة الإدارة إلى المراجع الداخلي الذي يتأكد من مدى تطبيق السياسة الإدارية العليا بمعرفة الموظفين المنفذين للقرارات، كما يتحقق من مدى صحة البيانات والإحصائيات التي تقدم للإدارة.

2/5 الأبعاد الرئيسية للمراجعة

في الوحدات الحكومية

فيما يلي الأبعاد الرئيسية للمراجعة الحكومية: (Anechiarico,2007,132) وتهدف إلى فحص المستندات والسجلات والدفاتر بالإضافة إلى القوانين واللوائح والتعليمات، وذلك للتأكد من سلامة العمليات العالية، واكتمال المستندات المؤيدة لها وصحة إعداد التقارير وواقعيتها، ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح وترشيد الإنفاق بما يحقق حماية الأصول من السرقة والضياع، ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة وتصحيح الانحراف أولاً بأول.
- الرقابة المالية والقانونية
- رقابة الكفاءة : وتهدف إلى تحديد ما إذا كانت الوحدة الحكومية تستغل الاعتمادات المخصصة لها والأفراد والإمكانات الأخرى المتاحة لها بشكل اقتصادي يعكس كفاءة أداء هذه الوحدة، ويتضمن هذا البعد الرقابي مدى الحاجة إلى الخدمة التي توفرها الوحدة، ومدى مناسبة التكاليف المنفقة ومدى توفر الحماية الكلية للمواد والإمكانات المتاحة، ومدى الاستغلال السليم للموارد والإمكانات المتاحة، ومدى كفاية العوائد المستلمة مقابل الخدمات التي تم توفيرها إذا كان هناك عوائد.

رقابة الفعالية: وتهدف إلى تحليل وتقييم فعالية نشاط الوحدة الحكومية بغية تحسينها وتطويرها في المستقبل، ويتحقق ذلك عن طريق تقرير الفعالية الذي بعده المدققون والذي يستخدم لخدمة هدفين مترامين معا هما إمداد الجهات التشريعية والحكومية بصفة عامة بتحليل موضوعي مستقل يستخدم كأساس لتقييم وبناء الأولويات الخاصة باتجاه النشاط الحكومي في . امداد مستخدمي القرارات في الوحدات الحكومية محل التدقيق بالأفكار البناءة حول كيفية تدعيم وتحقيق فعاليتهم.

خطوط للسلطة والمسؤولية وخطوط الاتصال والإشراف إلخ، وذلك لكي يضع تقييمه فيما يتعلق بكفاءة الهيكل التنظيمي ويضع ملاحظاته وتوصياته بخصوصه، بما يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، هذا وكلما كان الهيكل التنظيمي كفاء كلما زادت فاعلية نظام الرقابة الداخلية. ومن ثم قل حجم الفحص الذي سيكون به المراجع الداخلي. 2 تحليل مدى ملائمة التقسيمات الموجودة داخل إدارة المراجعة الداخلية: إن قيام المراجع الداخلي بالرقابة والتدقيق على مختلف أنواع الأنشطة داخل الوحدة الحكومية قد يكون من الصعوبة بحيث لا يتمكن من القيام بعمله بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، وذلك لأن كل نوع من الرقابة الممارسة تحتاج إلى من يستطيع التعامل معها، فلن يتمكن المراجع المالي من القيام بالمراجعة الفنية، وكذلك المراجع الإداري لن يتمكن من ممارسة المراجعة المالية ما لم يكن محاسباً أو لديه خلفية محاسبية جيدة ومن ثم فإنه يجب مراعاة وضع التقسيمات الكافية والمناسبة لطبيعة عمل المراجعة الداخلية، بحيث يتم تجميع الأعمال التي لها طبيعة واحدة في قسم واحد، وأن يقوم على أداؤها أشخاص يحملون المؤهل المناسب، فيتم تجميع أعمال المراجعة الإدارية معاً في قسم أو دائرة واحدة، وكذلك بالنسبة للمراجعة المحاسبية، ولأعمال المراجعة الأخرى حسب طبيعة أنشطة الوحدة الحكومية، فمثل هذه التخصصية مؤهله لو في المجال الذي يبرع فيه، ومن ثم تحقيق أفضل النتائج بأقصى فعالية ممكنة على صعيد كافة الدوائر والأقسام.

وأكد العديد من الكتاب تلك النظرة، إذ أشار بعضهم إلى أنه من مزايا التقسيم الوظيفي للدوائر هي أنها تتبع مبدأ الاختصاص المهني، ففي تقسيم أوجه النشاط وفق طبيعة العمل تمهيدا لتخصيص الموظفين على أساس مهني، وذلك يحقق الكفاءة في استعمال الطاقة البشرية (car-2009.85) كما أكد آخر أن تقسيم العمل يحقق التخصص الذي يؤدي إلى زيادة الخبرة وسرعة الإنجاز وإتقان العمل، وأضاف أنه ليس بوسع الفرد الاعتماد على طاقته الشخصية الأداء أنشطة ذات أبعاد متعددة. هذا ويعد تجميع الأنشطة على أساس وظيفي تجميع منطقي يحقق أهداف المنظمة. (Berlok) 3 2003.69 تحليل أثر عدد المراجعين الداخليين على أداء دائرة المراجعة الداخلية:

في حالة وجود وفر في عدد المراجعين الداخليين بالادارة: لا يوجد عدد محدد للمراجعين الذين يفترض وجودهم داخل وحدات المراجعة الداخلية حيث يرجع تحديد أعدادهم إلى

العديد من تقارير ديوان الرقابة الإدارية والمالية، خاصة وأن معظمها حديثة النشأة رغم كل الجهود القديمة لإنشائها وتفعيل عملها، فقد ظهرت دائرة التدقيق الداخلي التابعة لوزارة المالية، كجهة تدقيق داخلي مركزية، إذ أنه لا يكفي أن يكون هناك رقابة خارجية متمثلة في عمل ديوان المحاسبة، وإنما لابد من وجود رقابة داخلية فعالة تدعم في اتجاه تطوير وتحسين سياسات التشغيل وإذا ظهرت دائرة التدقيق الداخلي.

2/7 معوقات تفعيل المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية الكويتية

تحليل المعوقات التنظيمية: إن وجود هيكل تنظيمي داخل المنظمة يمثل ضرورة لوضع أساس سليم لتنظيم وتنسيق العمل والعلاقات داخلها، سواء على مستوى الإدارات منع بعضها، أو على مستوى الأفراد العاملين داخل كل إدارة على حده، إذ يمين الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسؤوليات على الوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة، كما يبين وسائل الاتصال الرسمي بينها، ومستويات الإشراف عليها (Balía,2007,64)

وفي هذا المجال نجد أن من الإشكاليات التي تؤثر على قدرة إدارة المراجعة الداخلية على القيام بعملها ما يلي: (Carolyn 2014,247)

1- تحليل سلامة بناء هيكلية الوحدة الحكومية وأثره على المراجعة الداخلية: يبين الهيكل التنظيمي المستويات الإدارية المختلفة، ونطاق الإشراف، وشبكة الاتصال الرسمية التي يتعين على العاملين إجراء الاتصالات من خلالها، وعدم تجاوزها، كما يساعد في تحديد المسؤوليات ونطاقها، والارتباطات الإدارية والمساءلة التي يخضع لها العاملون أمام المستويات العليا عن أدائهم وإنجازاتهم، بالإضافة إلى تحديد السلوك المطلوب من الفرد إتباعه من خلال نوع الوظيفة التي يشغلها، والواجبات والمسؤوليات المستندة إليها، ونطاق الإشراف والتخصص الوظيفي (Baltack, 2006,35) ويؤثر وجود هيكل تنظيمي سليم للوحدة الحكومية على عمل المراجع الداخلي، إذ أن عليه أن يقيم نظام الرقابة الداخلي للوحدة الحكومية التي يراقب على أعمالها، وأحد عناصر نظام الرقابة الداخلي هو وجود هيكل تنظيمي ملائم، فعلى المراجع الداخلي أن يقيم الهيكل التنظيمي وما يتضمنه من

تقوم بكافة المهام التي يفترض تأديتها. وقد لا تجد فيها سوى المدير العام وأسفل منه موظفين كلاهما برتبة مدير، أو أحدهما مدير والآخر رئيس قسم، ويقومون بالرقابة المالية فقط، لذلك يجب أن تتم دراسة الاحتياجات الفعلية من المراجعين الداخليين في التخصصات المختلفة، بناءً على حجم أنشطة الوحدة الحكومية، وتحديد السلطات والمسؤوليات المترتبة على كل منهم، ومن ثم وضع الهيكلية التي تتناسب معهم، وأن يتم تقسيم مدى ملائمة هذه الهيكلية بموضوعية من قبل الجهة التي ستعتمدها. 4 تحليل مدى ملائمة المسميات الوظيفية المستخدمة في دائرة المراجعة الداخلية:

يلاحظ في وحدات المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي أنها تتبع المسمى الوظيفي المستخدم في كافة الإدارات في الوحدة الحكومية، والمتمثل في وجود المدير العام ومدراء الدوائر، ورؤساء الأقسام، ورؤساء الشعب، والموظفين الأدنى درجة، ولعل مثل هذا التقسيم الإداري لا يتناسب بشكل كاف مع عمل وحدات المراجعة الداخلية، فبالنظر إلى طبيعة المسميات المستخدمة في مثيلاتها في القطاع الخاص نجد أنه يتم استخدام مسميات أكثر مهنية وتساعد في وضع وصف وظيفي واضح ومنطقي للمهام التي يكلف بها المراجعين الداخليين.

إذ عادة يشتمل الهيكل التنظيمي المراجعة الداخلية في منظمات القطاع الخاص على المشرف والمديرين، والمراجعين الأولين، والمراجعين المبتدئين، وتقع على عائق المشرف المسؤولية العامة لقسم المراجعة الداخلية، فيقوم بإعطاء التوجيهات العامة والتخطيط، ووضع السياسات والإجراءات، وإدارة العاملين، والتنسيق مع المراجعين الخارجيين، ووضع برنامج للتحقق من جودة المراجعة، ويعتبر حلقة الوصل مع لجنة المراجعة، أما المدراء فيقوم بإدارة عمليات المراجعة وتخطيط وتنسيق أعمال المراجعة ويتمتعون بالخبرة الإشرافية والمهنية، ويتولى المراجعون الأولون الجوانب الإشرافية لأعمال المراجعة، ويقومون بالأعمال التفصيلية، ولديهم خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات ويقوم المراجعون المبتدئون بالأعمال الروتينية غير المعقدة، وهم حديثين في المهنة أو تحت التمرين السوافيري وآخرون

95.2002

ومن ثم فإنه بوضع سلم وظيفي بمسميات مهنية بدلا من المسميات الإدارية يتدرج فيها المراجعون الداخليون بناءً على الخبرة الفعلية التي تم اكتسابها في أعمال المراجعة، والتي

مدى اتساع حجم المنشأة، ومدى كبر حجم العمليات بها. (cain,2005,34) ولاشك في أن الوحدات الحكومية تتميز بكبر حجم أنشطتها، وتعقد وتشابك عملياتها، بما يستدعي وجود عدد كاف من المراجعين لتغطية أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطتها، ولكن كلمة كاف هنا هي كلمة نسبية يختلف تفسيرها من شخص لآخر، وتحتاج إلى أن يكون هناك خطة عمل للدائرة، يتحدد بناءً عليها الأعمال التي سوف تنجز في وحدة زمن محددة، بحيث تتناسب مع قدرة المراجعين الموجودين على الإنجاز، ومن ثم استشعار مدى أهمية وجود مزيد من المراجعين لتغطية عجز الدائرة عن القيام بمهامها، ولكن ما يحدث في كثير من الإدارات في القطاع الحكومي، أنها عندما تخطط لهيكليتها، تسعى في المقام الأول إلى توسيع هيكليتها، وزيادة أعداد موظفيها، بحجة أنها بحاجة إلى هذا الكم من الموظفين، ولعل أحد الأسباب في هذا التوسع، هو رغبة بعض مدراء الدوائر في جعل دائرتهم إدارة عامة كي يحصلوا على مسمى مدير عام، ومن ثم يحققوا لأنفسهم منفعة شخصية من وراء ذلك مثل هذا التوسع كفيل بخلق وظائف غير ضرورية، يصعب معها تحديد السلطات والمسؤوليات التي سيتم إسنادها لها. (Bryane,2012,74)

وقد يولد هذا التوسع مشاكل داخلية في الدائرة، وذلك إن كان الموظفين يحملون مسميات مختلفة في الدرجة الوظيفية، في حين أن طبيعة وحجم الأعمال والمسؤوليات التي يتحملونها واحد، وهنا يشعر صاحب الدرجة الأقل بالظلم المعنوي نتيجة تفضيل زميله عليه، وهو ما يحدث عادة في مجتمعنا دون وجود آلية تقييم عادلة، وكذلك شعوره بالظلم المادي لما قد يترتب على هذه الدرجة من زيادة في الراتب، وهذا الشعور كفيل بإحباط أداء هذه الفئة من الموظفين، ومن ثم خفض إنتاجيتهم في العمل، وتسرب اللامبالاة والكسل إلى أدايتهم، مما يؤثر على فاعلية أداء الدائرة بشكل عام، إذ قد يشعر صاحب الدرجة الأعلى أنه يجب أن يحصل على صلاحيات ومسؤوليات أكبر من تلك التي يحملها، وأنه لم يأخذ وضعه ومكانته بشكل صحيح في الدائرة، رغم كونه يحمل درجة أو مسمى يخوله ذلك. (Flemings. 2008.580)

ب / في حالة وجود نقص / عجز في عدد المراجعين الداخليين بالادارة : يشكل وجود نقص في عدد المراجعين الداخليين عقبة أمام قدرة دائرة المراجعة الداخلية على القيام بمهامها بكفاءة والفاعلية المطلوبة، إذ يترتب عليه قيام المراجعين الموجودين بكافة الأعمال المطلوبة ، وقد نجد أن الادارة لا

أو ثقافية أو غيرها، لتحقيق هدف محدد، مستخدمة في ذلك أنماط سلوكية منظمة ومرتبطة بطريقة رسمية، وكون ملكيتها تعود إلى المجتمع، فإنها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة

(chia,2007.213) وكون هذه الأجهزة تهدف إلى خدمة المصلحة العامة فإن ذلك يستدعي ضبط وتنظيم أعمالها وفق قوانين وتشريعات فالموظف العام لا يعمل باسمه بل يحكم موقعه في الوظيفة التي عين عليها قوانين وأنظمة ويتم وضع القوانين من قبل جهات تابعة للدولة، مهمتها وضع النصوص القانونية المناسبة واللوائح التنفيذية لهذه النصوص وعمل التعديلات اللازمة عليها في حال عدم قدرتها على تحقيق كفاءة وفعالية الأعمال بما يخدم تنظيم أعمال أجهزة الدولة المختلفة، والحفاظ على المصالح العامة بها. ومن ثم يتم عرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها والمصادقة عليها (Denhardt,2000,64)

ومن ناحية أخرى فإن أي مهنة لا بد أن يكون لها ضوابط وقوانين تحكم عملها، وذلك لضمان وجود حد أدنى من الجودة في العمل، وكذلك إيجاد مقياس للحكم على أداء العاملين بهذه المهنة، وفي هذا السياق فإن إدارة المراجعة في حاجة إلى مثل تلك

القوانين لضبط أداؤها. (Curtis 2008-543)

إن وضع القوانين والتشريعات التي تحكم العمل بشكل عام هو أمر إيجابي والمراجعة الداخلية باعتبارها إحدى أجزاء العمل الرقابي، في حاجة ماسة لوجود القوانين لتحكم أداؤها بما يعطيها طابع الأهمية والإلزام بالنسبة لباقي إدارات الوحدة الحكومية هذا ويجب أن تشمل هذه القوانين نصبا على أن تكون هناك وحدات رقابية داخلية داخل الوحدات الحكومية، بحيث يختلف مسماها من إدارة عامة أو دائرة بما يتناسب مع حجم الوحدة الحكومية، وأن على هذه القوانين أن تبين الخطوط العريضة للمهام الرقابية التي يجب ، أن تقوم بها وحدات المراجعة الداخلية، بما يحقق الحد الأدنى من متطلبات الرقابة والتدقيق الإداري والمالي، وأن ترفق معها اللوائح التنفيذية التي فر هذه القوانين وكيفية تطبيقها، ولكن دون تفصيل، كي يكون المجال مفتوحا لبعض المرونة في العمل وفق الإجراءات التي تضعها هذه الإدارات في دليل إجراءات العمل الخاص بهاء بما يتلاءم مع طبيعة عملها، والأمور التي تتعامل بها (Holt 2009.12). وترجع أهمية وضع هذه القوانين إلى كونها عامة لجميع الوحدات الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى توحيد العمل

تؤهله لتولى مهام أكبر، فإن ذلك يؤدي إلى وضع أساس مهني للفصل في المهام بين المراجعين الداخليين، وخلق التمايز المهني بينهم، ولعله يمكن قياس الخبرة الفعلية للمراجعين بناء على تقارير أدائهم، على أن توضح الخبرات والقدرات الجديدة التي تم اكتسابها في العمل خلال الفترة السابقة، وبالتالي فإن ذلك كفيل بخلق روح المنافسة بينهم للوصول إلى أفضل أداء ممكن. (carpenter 2011,21)

كما أن المسميات المهنية ستساعد على تقليل التداخل في المهام، والمساعدة في تقسيم الأعمال فيما بينهم بما يتناسب مع إمكانيات كل فرد في الدائرة، وذلك يؤدي إلى تقليل الأخطاء وتسريع انجاز الأعمال، والتدرج في الوظيفة بناء على التقدم الفعلي في أداء وإمكانيات الموظف، ومن ثم زيادة فاعلية أداء الدائرة، مع استمرار حصوله على درجات الأقدمية التي يحصل عليها غيره من الموظفين في الوحدة الحكومية، كما أنه سيساعد في توحيد العمل الرقابي الذي يقوم به المراجعون في القطاع الحكومي على الصعيدين المالي والإداري، إذ سيرتبط أداء الأعمال المحددة بالمسمى المهني الذي يحمله المراجع الحكومي سواء الداخلي أم الخارجي (Elong.2012.035)

فالأسماء المستعملة للوظائف لا بد أن تناسب طبيعة الوظيفة التي تصفها، وأن يتم العناية بها للتطابق الواقع والحقيقة ، وهذه النظرة جديرة بالدراسة والتطبيق على المراجعين الحكوميين العاملين في الأجهزة الرقابية على اختلاف أنواعها الداخلية متمثلة بوحدات الرقابة الداخلية بالوزرات والخارجية متمثلة بدوان الرقابة الادارية والمالية، بحيث يتم وضع مسميات مهنية لهم مختلفة عن العاملين في الوحدة الحكومية.

5 موقع دائرة المراجعة الداخلية من هيكلية الوحدة الحكومية: إن إدارة المراجعة الداخلية هي إدارة مستقلة عن الإدارات التشغيلية، وتتبع لأعلى سلطة في الهرم الإداري أي للإدارة العليا، إذ تستمد قوتها وسلطتها منها، ويمكنها موقعها هذا من النظر إلى المنظمة بعمق وشمولية أكبر، ويحقق لها استقلالية أكبر نتيجة ابتعادها عن سلطة الإدارات التنفيذية أو التشغيلية، وتحقق لها تبعيتها للإدارة العليا الهدف من وجودها، ألا وهو مساعدة الإدارة العليا في الرقابة على أعمال الوحدة الحكومية.

2/7/2 تحليل المعوقات القانونية يتكون الجهاز الإداري للدولة عادة من عدة منظمات رسمية، يقوم كل منها بأداء وظيفة معينة، سواء كانت وظيفة اقتصادية أو اجتماعية

بطريقة أكثر كفاية وفعالية (Holt,200917) 2 تحليل مدى توفر القدرة على الإشراف والاتصال مع المرؤوسين إن الموظفين في المناصب الإدارية الإشرافية، يجب أن يتحلوا بمواصفات الإدارة الفعالة، والتي من بينها القدرة على الاتصال الفعال مع المرؤوسين، من خلال الإرشاد والتوجيه بالأساليب المناسبة، وكون طبيعة العمل داخل إدارة المراجعة الداخلية هي طبيعة جماعية، فإن حاجة المرؤوسين فيها إلى المشرف القادر على التنسيق بين جهودهم وتوجيههم أثناء العمل الجماعي ومداهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها تعتبر ضرورة يجب تحقيقها، لتحقيق أفضل النتائج، وهو أمر في غاية الأهمية لتحقيق الفعالية المطلوبة. فالإرشاد والإشراف على المرؤوسين يمثل مشكلة في وسائل الاتصال، إذ أن العرض الأساسي للتوجيه الإداري هو تعليم المرؤوسين ومداهم بالبيانات ومراجعة أسألهم ووسائلهم في تنفيذها، بما يؤدي إلى رفع مستوى أدائهم، (2007.129 Gendron)

هذا ويجب أن يكون المدير المشرف ملما بمعلومات تفوق تلك التي قد يحتاج إليها المرؤوسين، وأن يتشارك المعلومات مع مرؤوسيه إلى المدى الذي يتوسم أنهم محتاجون إليه. (Henning, 2009,304)

تحليل مدى تأثير توجهات الإدارة العليا

على عمل المراجعة الداخلية

على الرغم من تلك المزايا التي توفرها تبعية دائرة المراجعة الداخلية للإدارة العليا إلا أن استقلاليتها قد تتأثر إذا ما كانت توجهات وسلوكيات الإدارة العليا هي المعوق الحقيقي أمام عملها، وبطبيعة الحال فإن ذلك يتوقف على العوامل التالية (1, 2011,41) Gheral درجة وعي الإدارة العليا: إن وعي الإدارة العليا عامل مؤثر في درجة استقلالية أداء المراجعة الداخلية، وهو أمر نسبي، فلا يمكن القول بأن الأشخاص الذين يمثلون المناصب الإدارية العليا هم دائما على درجة كافية من الوعي بأهمية ومدى شمولية عمل إدارة المراجعة الداخلية، وأنها إدارة رقابية وجدت لخدمة احتياجات الإدارة العليا بالمنظمة، وقادرة على توضيح أوجه القصور والضعف في المنظمة، ومن ثم إعطائها حقا من الأهمية وأخذ توصياتها بعين الاعتبار. وتتفق هذه الرؤية مع بعض الباحثين الذين يرون أنه قد تتولد مشكلات ذاتية داخل المنظمة تعبر عن أوجه القصورها وضعفها، عندما تفقد قيادتها للتأهيل والقناعة الراسخة بضرورة الإصلاح

الرقابي الداخلي الإداري والمالي فيها، كما أنها ملزمة بحكم كونها قوانين هذا وتؤدي إلى تسهيل عمل وحدات المراجعة الداخلية إذ أنها مستندة على قوة القانون الذي يمنحها صلاحية القيام بعملها بالشكل المنصوص عليه.

2-7/3- تحليل المعوقات الفنية تعتبر إدارة المراجعة الداخلية هي مثل أي إدارة مهنية، بحاجة إلى الدعم والعناية، كي يصل أداؤها إلى المستوى المطلوب، والذي يساهم في تحقيق أهداف المنظمة، فهي ليست إدارة ذات طابع روتيني، وإنما تتميز أعمالها بالذهنية، والحاجة إلى الكثير من الخبرة والمعرفة بمختلف مجالات العلوم من المحاسبة والإدارة، والإحصاء، ونظم المعلومات، وغيرها من المجالات الأخرى. هذه المشكلات تخفف من قدرة المراجعين الداخليين على أداء أعمالهم بفعالية، هذا ويتم تناولها بالدراسة والتحليل كما يلي (1,2013,78) (2/7/3/Gerry) تحليل مدى تأثير توجهات إدارة المراجعة الداخلية على عمل المراجعين الداخليين ان من المعوقات التي قد تؤثر على أداء المراجعين الداخليين هو توجهات وسلوكيات الإدارة المشرفة، إذ أن الجانب السلوكي لهذه الجهة قد يكون عامل مثبط لهمة الموظف في التعرض إليها في هذا المجال: العمل ومن ثم تتأثر كفاءته وفاعليته، وفيما يلي توضيح لأهم النقاط التي يتم ل تحليل مدى وضوح البيئة التي اتخذ فيها القرار كثيرا من الإدارات تقوم باتخاذ قراراتها في بيئة يغلب عليها التعليم، وإخفاء الطائق أو المستجدات التي ترتب عليها اتخاذ القرارات، وهو ما يدفع الموظف إلى الحيرة، وعدم الفهم للمنطق من وراء القرار الذي على الأغلب يطالب هو بتنفيذه، فلو كان على علم بالمعطيات التي وراء القرار، فإنه بلا شك سيسعى لإنجاح هذا القرار، والقيام بما هو ويؤكد مطلوب منه بفعالية أكبر. تلك النظرة ما ذكره بعض الباحثين من أن إحدى الشكاوي العامة للمرؤوسين تتعلق بعدم قيام الرؤساء بإحاطتهم علما بأسباب التغيير في السياسات والتنظيم والبرامج، أو أية مسألة أخرى تعكس قرارا جديدا من الإدارة العليا، خاصة إذا كان يتم تجاهل إبلاغهم بالمعلومات غير السرية التي تمكنهم من فهم القرارات الجديدة. أن الهدف من هذا الاتصال ليس إشباع حاسة الفضول الطبيعية وإنما إفهام المرؤوسين بإيجاز أن التصرف المتوقع منهم سوف يكون أكثر فعالية في تحقيق أغراض الإدارة أو القسم، إذ أن لفهم البيئة التي صدر فيها القرار مزايا عديدة، منها أنها توضح المرؤوسين لماذا يجب أن يتم العمل بطريقة معينة، ومن ثم يزول أي اعتراض لهم على الطريقة المتبعة، كما أنها تمكن المدير من عمل خطته

هو بكمية الملاحظات التي تخرج بها الدائرة، ومن ثم تحصد الامتيازات في حين تحصد الإدارات محل المراجعة الاتهامات والنقد الذي يضعف موقفها أم الإدارة العليا (23، 2006 IYER مدى تأثير الطبيعة السياسية للإدارة العليا في القطاع الحكومي: أن الحكم على مدى أمانة ونزاهة الإدارة العليا هو أمر يصعب البت فيه، خاصة في القطاع الحكومي، وذلك بسبب الطبيعة السياسية التي تميز عمل الإدارة العليا من مثيلاتها في منظمات القطاع الخاص، وما يترتب بسبب هذه الطبيعة السياسية من تغيرات مستمرة في الإدارة العليا للمنظمة الحكومية، فقصر فترة تسلم هذه الإدارة العليا المهام المنظمة التي أسندت إليها قد يجعلها تعطي أولوية لتحقيق مكاسب شخصية قبل انتهاء مدتها، من تعيينات وترقيات وغيرها من المكاسب لمن يعينها أمرهم بدلا من أن تعطي أولوية للإصلاح الداخلي في المنظمة. هذا وقد أكدت معايير المراجعة الحكومية على مبدأ المساءلة للإدارة العليا في الأجهزة والوحدات التابعة للسلطة التنفيذية وضرورة إخضاعها للمحاسبة والمساءلة من قبل الأجهزة الرقابية التابعة للسلطة التشريعية أو القضائية، وذلك لأنها صاحبة التصرف في ما انتمت عليه من أموال وموارد الدولة، وعليها تقع مسؤولية استخدامه بشكل كفؤ وفعال من أجل تحقيق الأهداف التي خصص لها، كما أنها مسؤولة عن الالتزام بالقوانين والقواعد سارية المفعول، وعن وضع وصيانة أنظمة رقابة فعالة، وهي ملزمة بتقديم التقارير المناسبة لأغراض المساءلة، ومصادقة تدقيق التقارير الحكومية وتوفير تقارير التدقيق للعامة وللمستويات الحكومية الأخرى التي وفرت لها الموارد، إلا إذا كانت هناك موانع قانونية أو أخلاقية تحول دون ذلك.

أهمية ملاءمة المؤهل العلمي لطبيعة عمل المراجع الداخلي، ومدى ضرورة توفر الكفاءة والخبرة لأداء

المهام الموكلة له

نظرا لتضاؤل فرص العمل للعديد من أفراد المجتمع خارج الجهاز الحكومي، فقد دفع ذلك الحكومات في هذه الدول إلى تعيين أكبر عدد من الجامعيين العاطلين من العمل فيه، حتى لو لم يكن هناك حاجة فعلية لخدماتهم، مما أدى إلى تضخم عند العاملين به، إذ ارتبط العمل فيه بالشهادات الدراسية على اختلاف أنواعها، دون أي اعتبار للعنصر الكفاءة أو الخبرة في الأفراد، فأصبح هناك ضرورة لاتخاذ سياسات رشيدة في عملية اختيارهم وتوجيههم،

وأهميته، فقد يدير هذه المنظمة قادة مؤهلون تتفاوت مواقفهم من جهود الإصلاح الإداري، بين ناظر إليها بعين الشك والريبة، وبين معتقد بعدم جدواها وضعف قدرتها على إضافة جديد، وبالتالي فهو غير مبال بها، أو قد يقوم على إدارتها جهات غير مؤهلة ولا متخصصة فنيا وتفتقر إلى إدراك الطبيعة الشمولية للإصلاح الإداري، والممتدة إلى مختلف المجالات التنظيمية الداخلية والخارجية والأنشطة التخصصية، وفي كلا الحالتين فإن جهود الإصلاح قد تتعثر عند وصولها المرحلة التنفيذ، لافتقارها إلى التعاون والتأييد المنشود، خاصة وأن أجهزة الإصلاح الإداري أيا كان مستواها تبقى في الأساس أجهزة مشورة، لا تتمتع بنفوذ أو سلطة الزامية على الجهات التنفيذية التي تعمل معها، لذلك فإن فهم وترك هذه الجهات (Gerrit, 2016. 47) راسية الإصلاح الإداري وتكيفيته، واقتناعهم بضرورته يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق الهدف المنشود منه، لأنه بغير هذا فإن هناك مشكلات فنية ستواجهها. 2 مدى دعم الإدارة العليا لإدارة المراجعة الداخلية في مواجهة الإدارات التنفيذية:

رغم أن إدارة المراجعة الداخلية تسعى إلى تحقيق الإصلاح داخل المنظمة، إلا أنها لا تتمتع بسلطة إلزام الجهات التنفيذية توصياتها، وإن كانت تملك سلطة الرقابة على أسماها، وذلك لأن دائرة المراجعة الداخلية ذات طبيعة استشارية، ومن ثم فإن كل ما تستطيع فعله هو تحويل ملاحظاتها وتوصياتها إلى الإدارة العليا والتي يقع على عاتقها أمر اتخاذ القرار فيما يخص تلك الملاحظات والزام الإدارات التنفيذية محل المراجعة بهاء إذ يصعب على هذه الإدارات قبول أي نقد يوجه إليها وإلى طريقة العمل المتبعة في دوائرها وأقسامها، ومن ثم فإن إدارة المراجعة الداخلية تحتاج إلى توفر الدعم من قبل الإدارة العليا إذ أنها الجهة التي تملك سلطة إصدار الأوامر لكافة الإدارات في المنظمة، ومن ثم تستطيع إلزامها بتنفيذ توصيات المراجع الداخلي (katuna, 2015. 54). ولا بد للإدارة العليا أن توضح للإدارات التنفيذية من أنها تهدف من استخدام دائرة المراجعة الداخلية إلى تحقيق الإصلاح الإداري والمالي، وليس تصيد الأخطاء، وأنها تسعى إلى الوقوف على الأخطاء والانحرافات في العمل، وتحليل أسبابها، ومحاولة تجنبها في المستقبل، وتصحيح الوضع الداخلي بهاء إلا أنه من خلال الاستفسار من العاملين في الإدارات المختلفة تبين أن هذه الإدارات قد ثبت لها بالتجربة أن عمل وحدات المراجعة الداخلية وغيرها من الجهات الرقابية إنما يسعى إلى تصيد الأخطاء وأن نجاح العمل بالنسبة إليهم

التدريبية التقليدية والمتخصصة بشكل مستمر، وذلك لمواكبة التطور في المجالات المختلفة، وصلل الخبرات والمهارات التي يمتلكونها (jones,2004,95) ويؤكد أحد الباحثين على ضرورة توفر

أثر فقد الكفاءات المؤهلة على فاعلية عمل إدارات

المراجعة الداخلية

إن إيجاد الأفراد المؤهلين الذين يمتلكون الخبرة والكفاءة اللازمتين لأداء الأعمال بفعالية ما هو إلا الخطوة الأولى في الطريق الصحيح للحصول على الفاعلية المرجوة، إذ أن الأهم منها هو الحفاظ على وجود هؤلاء الأفراد المتميزين في العمل داخل إدارة المراجعة الداخلية، فعلى الرغم مما ذكر بأن المثقفين من حملة الشهادات العلمية يسعون للعمل في القطاع الحكومي لقلّة فرص العمل، خارجه، إلا أنه يوجد دائماً مكان في القطاع الخاص للأفراد المتميزين من ذوي الكفاءات المهنية، بل إن المغريات المادية التي تعرض عليهم، إضافة إلى إعطائهم مناصباً مرتفعاً داخلها، وما ستعود به هذه الوظيفة عليهم من تطوير في قدراتهم وإكسابهم المزيد من الخبرة والمهارة، يجعلهم يتركون العمل في القطاع الحكومي بدون تريد ان فقد إدارات المراجعة الداخلية لهؤلاء الأفراد يؤدي إلى تقليل فاعلية العمل، وخفض مستوى إنتاج هذه الإدارات، إضافة إلى ما قد تكون تكبدته من تكاليف كـتدريب هؤلاء الأفراد. (lawson. 2009.100) ويعرف ما سبق بظاهرة الشرب أو بدوران العاملين ويقصد بها الاستقالة الاختيارية للعاملين، ولا يشمل ذلك الطرد أو الاستغناء عن الخدمة، وهي ظاهرة شائعة بدرجة كبيرة في القطاع العام وفي مؤسسات الدولة، هذا وتترتب على هذه الظاهرة عدة تكاليف مادية مختلفة سواء مباشرة أو غير مباشرة، أي أن له انعكاسات مادية سلبية وتشمل ما يلي (mary. 2008,254) تكلفة الحصول على الأفراد وتشمل الإعلان عن الشواغر والاختيار والتعيين والتوظيف والترقية النقل وأجور تدفع أثناء التدريب. . تكلفة تعليم الأفراد وتشمل أجور تدفع أثناء التدريب والتطوير، والفترة الزمنية للتدريب والإنتاج الضائع خلال التدريب، والحوادث والأخطاء أثناء التدريب . تكلفة تسرب الأفراد وتشمل التسرب بأنواعه، وانخفاض مستوى الأداء قبل التسرب، وتكلفة وجود شواغر أثناء البحث للمنها. يعتبر عنصر الوقت من التكاليف الهامة التي قد تتكبدها إدارات المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي، متمثلة بفترة الحصول على الأفراد وتعليمهم وتدريبهم، فهذه التكاليف كان يفترض بها أن تعود على إدارة المراجعة الداخلية بمنافع

لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بالإضافة إلى تطبيق سياسات تدريبية موضوعية على أسس علمية، ووضع التنظيم اللازم لتنسيق جهودهم، ورفع كفايتهم الإنتاجية (jones,2004,95) ويؤكد أحد الباحثين على ضرورة توفر المراجعين ذوي الكفاءة والخبرة، وأن على المراجع الداخلي أن يكون مطلعاً وملمماً تماماً كاملاً بجميع نشاطات المنشأة وإجراءاتها ولوائحها ونظمها والأسس والاعتبارات التي وضعت عليها البرامج والميزانيات والأسمن والقواعد الفنية لأنظمة المحاسبة وأنظمة التكاليف (orny. 2016.1) وتعتبر مشكلة نقص الكفاءات الماهرة في أعمال المراجعة إحدى العقبات التي تواجه الدول النامية، حي والحكومية لها تأثير على المراجعين، الذين لم يكن لديهم إطلاع على مجالات الأعمال والإدارة العامة، والهندسة والاقتصاد، وغيرها من فروع المعرفة المهنية، وحيث يطلب إلى المراجعين أن يقوموا بالمراجعة الإدارية ومراجعة برنامج المسؤوليات صوماء لذا فإنه لا بد من إعداد المختصين بالمراجعة في أجهزة المراجعة المختلفة بالمعرفة. اللازمة مثل الرياضيات والإحصاء والاقتصاد والحسابات الآلية، وفروع الإدارة العامة الأخرى (messick. 2006.53) وأما عن تحديد التخصص الذي يجب أن يحمله المراجع بشكل عام فهو أن يكون متخصصاً في المحاسبة، وهو ما أشارت إليه بعض الكتب، إلا أن مثل هذا التوجه قد يعود إلى طبيعة عمل المراجع الخارجي الذي ينحصر عمله في النواحي العالية والمحاسبية فقط، لإبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية، أما عمل المراجعة الداخلية فهو أكثر شمولية من النواحي العالية، إذ يشمل النواحي الإدارية والغنية المتعلقة بطبيعة أنشطة المنظمة محل المراجعة، ومن ثم فإن وجود مختلف التخصصات ذات العلاقة سيكون مفيداً في عمل هذه الدائرة، ومن ثم يمكن استخدام كل منهم للقيام بأعمال المراجعة التي تتلاءم مع تخصصه، ولعل ذلك يؤدي إلى زيادة فعالية أعمال المراجعة، بالإضافة إلى تقليل الحاجة للاستعانة بخبير من الخارج في التخصصات التي يمتلكها الأفراد العاملين في تلك المجالات. (kranacher) 519 2008 - لذلك فإن تخصص المحاسبة هو التخصص المطلوب لعمل دائرة المراجعة المالية، أما دائرة المراجعة الإدارية فلا يشترط أن يحمل من يعمل بها تخصص المحاسبة ولكن في نفس الوقت لا يخرج تخصص العاملين بها عن التخصصات ذات العلاقة، والتي يمكن أن تعود على العمل بالفائدة، هذا ولا يغني توفر المؤهل والخبرة والكفاءة لدى المراجعين الداخليين عن ضرورة حصولهم على الدورات

مستقبلية على صعيد التدقيق المالي والإداري.

مدى فاعلية الدورات التدريبية المقدمة للمراجعين الداخليين وقدرتها على تحسين وتطوير أدائهم، ومدى كفايتها كما ونوعاً

1- المشكلة الأساسية التي تعيق تطور أداء الموظف في القطاع الحكومي

(الروتين التقليدي) أي شخص يتسلم مهام عمل جديد، سواء كان موظفاً جديداً أو موظفاً منقولاً، تكون الأيام الأولى لوجوده هي بمثابة فترة تعلم للعمل، يتلقاها على يد الموظف القديم الذي كان يؤديها، وذلك قبل أن يترك الموظف القديم صله، وكذلك يتعلمها بمساعدة زملائه الحاليين في العمل في حال كانوا يمارسون جميعهم نفس الأعمال، ومن ثم يفترض بهذا الموظف الجديد أن يكون قادراً على تسلم مهام العمل، إن القرض الإدارة أنه يشك الطريقة قد اكتسب المعرفة والتدريب اللازمين له، وفي الواقع العملي قد لا تهتم بعض الإدارات بإعطاء دورات تدريبية لهذا الموظف الجديد لتزويد من قدرته على أداء العمل المنوط به، إذ أنها تفترض أنه سيكتسب الخبرة اللازمة أثناء مزاولته للعمل، إضافة إلى استعانتها بتوجيهات من هم أعلى منه إدارياً سواء المشرف أو رئيس القسم، أو المدير المباشر أو حتى بالتشاور مع زملائه في العمل. وبناءً على ما سبق فكون طبيعة عمل المراجعة الداخلية تحتاج إلى توفر الخبرة والتدريب الكافي للمراجع الداخلي كي يتمكن من أداء المهام التي تنتظره، لذا فإن مجرد الاكتفاء بتلقيه المهام المطلوبة منه ممن حوله من زملاء أو مشرفين سيحتاج إلى وقت طويل جداً حتى يتمكن من خلاله تعلم الجزئيات الفنية المتعلقة بعمله والتي تزخر بها مهنة المراجعة.

2- المشاكل التي تتعلق ببرامج التدريب التي يتم تنفيذها :
أكد أحد الباحثين على ذلك من خلال دراسة قام بها حول تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية، إذ أوضح أن أي برنامج تدريبي يحتاج إلى تكاليف مادية وبشرية، وأن مجرد اشتراك المتدرب في برنامج تدريبي لا يكفي لتحقيق مردود تلك التكاليف، سواء للفرد أو للمنظمة، ما لم يكن هذا التدريب قد خطط بحيث يلتقي تماماً مع الاحتياجات التدريبية الحقيقية، ومن هنا تبرز أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية كخطوة أولى لتحقيق نجاح برامج التدريب (Leung, 2013, 36). ويرى باحث آخر ضرورة ربط الاحتياجات التدريبية بالهدف العام وبالموقف العام في المنظمة، وقد أكد هذه النظرة

من خلال التعاريف التي أوردها، إذ ذكر بأن الاحتياجات التدريبية هي مجموع التغييرات والتطورات المطلوب إحداثها، في معلومات ومهارات واتجاهات العاملين، يقصد التغلب على المشكلات التي تعترض سير العمل والإنتاج وبالتالي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. (Lowensohn, 2014, 732) مما سبق تتضح ضرورة وجود هدف أو مجموعة أهداف يرجى تحقيقها من التدريب وليس التدريب لمجرد عمل دورات تدريبية ووضع المشاركين بها، فتحديد الهدف هو السبيل إلى تقييم مدى الفائدة من عمل هذه الدورات إذ أنه بمقارنة المردود الذي حققته الدورة بالهدف الذي كان من المفروض أن تحققه تستطيع أن تقيم عندها الدورة المعطاء للموظفين، هذا ويفترض بالدورات التدريبية التي تعطى للموظفين بشكل عام والمراجعين الداخليين أن تلبي احتياجاتهم المختلفة، خاصة فيما يتعلق بكيفية التطبيق الفعلي لما تم تعلمه أثناء الدورة التدريبية ولكن غالباً ما في الظهر الواقع عدم جدوى الدورات التدريبية المعطاة للموظفين، إلا إذا ترافقت مع التطبيق العملي لها على أرض الواقع.

أهمية توفير دليل إجراءات خاص بالمراجعة

الداخلية في القطاع الحكومي

الإجراءات يقصد بها إجراءات العمل التي يطلب من الموظف القيام بها، ومن ثم فإن دليل الإجراءات يفترض به أن يشتمل على كافة الخطوات التي يجب أن يقوم بها شاغل الوظيفة التي أعد لأجلها هذا الدليل. وتعتبر أدلة أو كتيبات الإجراءات وسيلة رقابة ممتازة ولازمة من أجل جعل الإجراءات الرسمية معروفة، كما أنها توفر مرجعية سهلة يمكن الرجوع إليها، وهي أيضاً وسيلة للبت في وجوه النزاع القانونية (Rosenson, 2006, 154) وبعد عدم توفر هذا الدليل من المعوقات المهمة التي تواجه العاملين في الدوائر الحكومية المختلفة، إذ أنه نتيجة لعدم وجودة خاصة في حال عدم توفر قوانين وتعليمات تنظم العمل فإن الموظف يلجأ لتعلم المهام المطلوبة منه من خلال الاستعانة بمن هم أقدم أو أكثر خبرة منه، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى قصور في حال لم تصادفه بعض الحالات التي لم يتعامل معها مسبقاً، ومن ثم فإنه إما يلجأ مجدداً لهم ليمدوه بالإجراءات التي عليه أن يتبعها، أو أن يقوم باتخاذ قراره الذي قد يحتمل الصواب أو الخطأ، ومن ثم فإنه يحاول أن يكون خبرته الشخصية من خلال الممارسة وتوجيهات الغير وهذا قد يؤدي به إلى الوقوع في أو الخطأ (Nonchev, 2006, 108). إلا أن وجود دليل إجراءات موثق يحقق

والبرامج والوظائف الحكومية، وكذلك عند مراجعة المؤسسات غير الحكومية التي تتلقى أموالاً حكومية أو منح أو عقود حكومية، كما أنها تطبق بغض النظر عما إذا كان المراجع موظفاً حكومياً أو مراجعاً خارجياً مستقلاً، وهذا ويمتد مدى الفحص في المراجعة الحكومية ليشمل التحقق من التزام الوحدة الخاضعة للمراجعة بالقوانين والتعليمات، وذلك في المجالات المالية وغير المالية، بالإضافة إلى التحقق من كفاءة العمليات ونتائج البرامج (Romamoorti, 2008, 533) وفي نفس الإطار ظهرت معايير أخرى أكثر تخصصية لتناسب المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي، وضعها معهد المراجعين الداخليين وتعرف باسم معايير المراجعة الداخلية الحكومية، وقد عالجت هذه المعايير العديد من جوانب الأداء التنظيمي والتشغيلي المرتبطة بالمراجعة الداخلية وهي معايير المراجعة الداخلية الحكومية :

أولاً: المعايير التنظيمية: وتشمل نطاق المراجعة الداخلية، الاستقلالية، لجان المراجعة العلاقات مع الإدارة ومع المدققين الآخرين ومع أجهزة المراجعة الأخرى، تجهيز الموظفين وتدريبهم وتطويرهم.

ثانياً: المعايير التشغيلية: وتشمل إستراتيجية المراجعة إدارة مهام التدقيق، بذل العناية المهنية للتقرير، ضمان الجودة.

خلاصة الفصل الثاني

حاول الفصل الثاني معوقات الدار المراجعة في الوحدات القرائية حية تناول الفصل التعريفات المختلفة المراجعة الداخلية الندية بور تقارير المالية الداخلية سواء للإدارة العليا أو الأشعيائية : المراجع الخارجي و اطراف الفرس الريف المراجعة ، كما تناول الفصل المراجعة خلية في القطاع الحكومي واسباب تطور المراجعة الداخلية في الفلاح الحكومي. علاوة على ما سبق لتناول الفصل الأبعاد الرئيسية المراجعة في الوحدات الكلية وهي الرقابة العالمية الرقابة القانونية: رقابة الرقابة القارية كما الاوول الفصل تركية الوحدات الحكومية الكويتية والأرها على أداء وحدات المراجعة الداخلية : ومعوقات تفعيل المراجعة الداخلية في الوحدات الة وهي القليوبية اللونية . فنية ويتضح مما سبق ان رغم ضرورة المراجعة الداخلية للوحدات الحكومية الا ان هناك معوقات تحول دون تفعيل المراجعة الداخلية الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع اطار مقترح للحد من هذه المعوقات وتطوير اداء المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية.

العديد من المزايا والتي يمكن إجمالها في سرعة إمام الموظف الجديد بكافة التفاصيل المتعلقة بعمله، وتقليل احتمالات الاجتهاد الشخصي ونسبة الوقوع في الأخطاء، كما أنه يعد مرجع للموظف في حال شعر بالشك بعض المهام التي لا تحدث بشكل مستمر ولا يتعامل معها بصورة مستمرة لكونها غير متكررة أو نادرة الحدوث، وكذلك يخفض من حجم الوقت الضائع نتيجة أدائه في التقصير أداء نحو الاستفسار من الغير وما يعقبها من مناقشات أو حوارات تهدر من وقت العمل، ويساعد في تحديد مسؤوليات وصلاحيات الموظف ومن ثم مساءلته في حدود عله المدرج ضمن دليل الإجراءات، وكما تلاحظ، فإن عدم وجود دليل إجراءات موثق بعد معوق أمام فاعلية وكفاءة عمل أي دائرة مهما كانت طبيعة عملها، ومن بينها إدارة المراجعة الداخلية.

تحليل تأثير مدى تطبيق الأساليب العلمية

في الواقع العملي:

ترجع أهمية أن يكون العاملين في مجال الرقابة يحملون اختصاصات ذات علاقة هو أن عمل المراجع الداخلي هو عمل ذهني يحتاج إلى أن يكون لدى القائم به خلفية علمية مناسبة حتى يستطيع القيام بعمله بكفاءة وفاعلية، وكي يستطيع تطوير العمل وبالتالي فإن المتخصصين على الأغلب سيحاولون تطبيق ما تعلموه على أرض الواقع. ويمكن للمعايير المهنية أن تضع أساساً علمياً للأداء المهني للمراجعين الداخليين، ومن ثم فإنه يفتح المجال أمام المراجعين الداخليين ليقوموا بتطبيق هذه المعايير على أرض الواقع، خاصة وأنها لم تصل بعد لدرجة الإلزام لدينا، فإن ذلك سيساهم بشكل كبير في تطوير عمل المراجعين الداخليين، وتقليل الضجوة بين الواقع العملي والمنهج العلمي (pawan, 2014, 32)

تهدف معايير المراجعة إلى تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة المراجعة وتعتبر بمثابة مقياس للأداء المهني، وتمثل النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المراجع، وتحدد معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص، فمن الضروري أن يتم الفحص وفق معايير متعارف عليها، وذلك حتى لا يتحمل المراجع مسؤولية في حالة ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك، هذا وقد تم وضع معايير خاصة بالمراجعة الحكومية، وهي تطبق على عمليات المراجعة الخاصة بالمؤسسات والأنشطة

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

- 1- Archambeault, D., (2008), "The need for an internal auditor report to external stakeholders to improve governance transparency", *accounting horizons*, 22 (4) ..
- 2- Acar, Muhittin and Uğur Emek. (2008). "Building a dean government in Turkey: pillars, perils, and prospects". *Crime, Law and Social Change*, Volume 49(3). Pp21-25.
- Ablawat, SALowe D. (2014)," An examination of internal auditor objective: in-house versus outsourcing auditing", *a journal of practice and theory*. 23(2).
4. Anechiarico Frank and Ronald Goldstock. "Monitoring Integrity and Performance: An Assessment of the Independent Private Sector Inspector General" *Public Integrity* 9(2): pp117-132.
5. Arel,B., Brody, R. (2015), "auditing firm rotation and audit quality, the CPA Journal, 42 (15)...
- 6- Balia, Daryl, Janos Bertok, Antti Turkama, Sebastian J. van Delden, Carol W. Lewis. (2007). "Reality Check: on Institutionalizing Public Service Practitioners' Take on Institutionalizing Ethics". *Public Integrity* 10(1): pp53-64.
- 7- Baltaci, Mustafa and Serdar Yilmaz. (2006). "Keeping an Eye on Subnational Governments: Internal Control and Audit at Local Levels". *World Bank Institute Working Paper* 35864.
- & Bertok, Janos. (2003). "Managing Conflict of Interest in the Public Service: OECD Guidelines and Country Experiences". Paris: OECD..
9. Bryane,m. (2012) compliance audit of regulation related to anti-corruption in the MCA", *internal auditing-*
- 10-Cain, Daylian, George Loewenstein, and Don A. Moore. (2005). *The Dirt on Coming Clean: Perverse Effects of Disclosing Conflicts of Interest*" *Journal of Legal Studies* 34(2)
- 11-Carmona, Magdalena. (2009). "Corruption and Human Rights: Making the Connection". Geneva: International Council on Human Rights Policy.
- 12-Carolyn (2014), become proactive, not reactive anti-fraud and anti corruption programs", *financial exectiv International daily*, vol.15. no.20 pp214-247.
- 13-Carpenter (2011) the incremental benefits of forensic accounting course on skepticism and fraud related Judgments" *issues in accounting education*, vol 26 no 1 001-21
- احمد زكريا عصيمي (2009) ، دور المراجع الداخلي في مراجعة مخاطر الاعمال : مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، العدد الثالث.
- احمد سليم محمد (2020) ، تفعيل دور المراجعة في مكافحة الفساد بالوحدات التنظيمية الحكومية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس . ، العدد 3 .
- أحمد نبيل محمد كمال (2012 ، دراسة تحليلية للافصاح عن وظيفة المراجعة الداخلية واثره على جودة ادائها وقرارات المستثمرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التجارة جامعة القاهرة.
- اسامة على ميلاد (2010) ، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، العدد الرابع ، الجزء الثاني .
- ايمان فتحى عبد الوهاب (2017) ، اطار مقترح لتقييم دور المراجعة الداخلية فى تطوير الأداء الحكومى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- ايمان ممدوح حسين (2017) دور المراجعة الداخلية في تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة فى ضوء متطلبات الحوكمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة عين شمس
- حميدة محمد عبد المجيد (2011)، الحاجة إلى الافصاح المحاسبي عن تقرير المراجعة الداخلية لتحسين فاعلية حوكمة الشركات المجلة العلمية القطاع كليات التجارة كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثامن -
- حيد بدر (2015) كور المراجعة الداخلية في تقييم ادارة المخاطر في الوحدات الحكومية - دراسة ميدانية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- خالد مصباح ادم (2016)، تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في ظل بيئة بيئية نظم تخطيط موارد المنظمة ERP"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة المنصورة.
- خلف الله الخليفة محمد (2012)، استقلال المراجع الداخلي في القطاع الحكومي وأثره فى فاعلية نظام المراجعة الداخلية - دراسة حالة وزارة الصحة الاتحادية بالسودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات.

الهيئة العامة للبيئة



شاملة للدولة. الإعداد والإشراف على تنفيذ خطط عمل متكاملة تشمل جميع ما يتعلق بحماية البيئة في المدى القريب والبعيد بالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة. الإشراف على الأنشطة والإجراءات والممارسات المعنية بحماية البيئة. إعداد مشروعات القوانين واللوائح والنظم والاشتراطات الخاصة بحماية البيئة ومتابعة تنفيذها. المشاركة في دعم الأبحاث والدراسات البيئية وصيانة مواردها. تحديد المشاكل البيئية واقتراح الحلول المناسبة لها. دراسة الاتفاقيات الدولية المعنية بشئون البيئة. تطوير وتنفيذ المسوحات البيئية الشاملة وبرامج المراقبة المستمرة للمعايير والمؤشرات البيئية. وضع الإطار العام لبرامج التوعية البيئية. متابعة التطورات المستجدة في القانون الدولي في مجال حماية البيئة.

أنشأت الهيئة العامة للبيئة بناء على القرار 21 لعام 1995 والمعدل تحت رقم 16 لعام 1996 وفي عام 2014 صدر قانون حماية البيئة الجديد وحمل رقم 42 لعام 2014 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم « 99 » لعام 2015 والذي ينص على ما يلي :
الهيئة العامة للبيئة هي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ولها ميزانية ملحقة تعنى بشئون البيئة ولها الولاية العامة على شئون البيئة في الدولة وتلحق بمجلس الوزراء ويشرف عليها المجلس الأعلى للبيئة.
وتختص الهيئة بالقيام بكافة الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة في البلاد وعلى وجه الخصوص ما يلي:
وضع وتطبيق السياسة العامة للدولة في شأن حماية البيئة ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل من أجل حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
مواجهة الكوارث البيئية وإنشاء وتطوير قاعدة بيانات بيئية

البوابة البيئية الرسمية لدولة الكويت - بيئتنا:

موقع "بيئتنا" على شبكة الانترنت (www.Beatona.net) هو "البوابة الرسمية البيئية لدولة الكويت" التي انطلقت في ديسمبر من عام 2011 والذي تم تطويره من قبل نظام معلومات الرقابة البيئية eMISK. وتعتبر مبادرة لدعم فكرة الحكومة الإلكترونية البيئية وتأكيدا على الإلتزام نحو تأسيس الوعي بالمسؤولية البيئية بين أفراد المجتمع ولتحقيق التواصل بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني ولتأصيل مفهوم الشفافية والمشاركة في الاستخدام والاستعلام عن البيانات البيئية الموثوقة والمعلومات الخاصة بالبيئة بدولة الكويت وتتضمن ما يلي:

كما تتضمن البوابة الرسمية البيئية لدولة الكويت عدة تطبيقات عملية وهي:

تطبيق ساهم في إصلاح بيئتنا: حيث يسمح هذا التطبيق بالمشاركة الفعالة لأفراد المجتمع للإبلاغ والتسجيل عن المشاكل والمخالفات البيئية وحالات الطوارئ وحوادث التلوث في مختلف القطاعات البيئية. كما يسمح للمواطن بمتابعة ومشاهدة جهود المؤسسات الحكومية في التعامل مع هذه البلاغات. وللإبلاغ عن أحد المشاكل أو المشاهدات البيئية عن طريق هذا التطبيق، يمكن للمواطن أو المقيم اتباع عدة خطوات بسيطة يتم فيها تحديد الموقع الجغرافي وكتابة شرح مختصر وإرفاق صور توضح المشكلة أو الحادثة البيئية.

تطبيق استكشف بيئتنا: ويمكن من خلاله إنتاج خرائط بيئية باستخدام الأدوات المتوفرة في هذا التطبيق.

حالة بيئتنا: ويعرض معلومات عن جودة الهواء والمياه عن طريق الربط المباشر مع محطات الرصد لقطاعي جودة الهواء والمياه، والتي تقوم بالرصد اليومي في هذين القطاعين.

محاذير بيئية: ويعرض محاذير للابتعاد عن مواقع محددة في البر والبحر لمرتادي هذه الأماكن لغرض السباحة والصيد والتخييم والإبحار وصيد الحيوانات، وذلك حفاظا على سلامة الإنسان والبيئة المحيطة

خرائط بيئتنا: وتضم مجموعة من الخرائط المصممة جيدا حول موضوعات بيئية متعددة، يمكن تنزيلها للأغراض البحثية والعلمية.

كما ان الحفاظ على البيئة والصحة يأتي في مقدمة أولويات الهيئة حيث لديها الإدارات المعنية بوضع الخطط والبرامج الهادفة الى حماية الهواء الخارجي والبيئة المائية والساحلية و البيئة الأرضية و التنوع البيولوجي وتقييم المردود البيئي وهناك دورا كبيرا تقوم به إدارة العلاقات العامة والتوعية البيئية حيث تحتاج عملية المحافظة على البيئة والصحة إلى غرس الوعي البيئي عند الجميع على اختلاف أجناسهم وأعمارهم بأهمية ذلك ومدى ارتباط البيئة النظيفة بالصحة والسلامة العامة ومحاولة غرس هذه السلوكيات الجيدة تجاه البيئة عند الأطفال لأنهم هم شباب المستقبل. وتستهدف الهيئة العامة للبيئة نشر الوعي البيئي وتعزيز المفهوم البيئي على كافة المستويات بين فئات المجتمع من خلال حملات التوعية المتعددة ومثالا عليها حملة (تسوى نحميها) التي تهدف إلى التعرف على قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 وتعديلاته، والارتقاء بالتوعية البيئية لدى المواطن والمقيم في كافة أنحاء دولة الكويت، حيث اشتملت على العديد من الأنشطة مستخدمة الوسائل (الصحف اليومية، بنرات إعلانية، رسائل نصية توعوية، عمل بوثات في المولات التجارية مواقع التواصل الاجتماعي، موقع إلكتروني خاص بالحملة، الباصات كمساحات عرض، إعلانات إذاعية، مؤتمرات ولقاءات صحفية).

قاعدة البيانات الجغرافية البيئية:

هي قاعدة بيانات موحدة وشاملة لجميع البيانات البيئية لخدمة الحكومة الإلكترونية البيئية، تشمل 11 نطاق بيئي تغطي كافة القطاعات البيئية والمظاهر المرتبطة بها، تضم ما يزيد عن 250 طبقة جغرافية محدثة ومعدة للاستخدام بالتطبيقات والتحليلات البيئية وصورا للأقمار الصناعية عالية الجودة تغطي دولة الكويت بالكامل وبيانات هائلة للرصد والمراقبة لأكثر من عشرون عاما.

النظام الداخلي لإدارة البيانات:

عبارة عن تطبيق على الإنترنت قائم على نظم المعلومات الجغرافية لعرض وتحديث وتحليل البيانات البيئية بقاعدة البيانات، وهو مخصص لربط الجهات المعنية بالحكومة الإلكترونية البيئية، وله صلاحيات استخدام مختلفة تبعا لطبيعة عمل كل جهة. وذو سبعة تطبيقات مدمجة للتحليلات المكانية وعرض مؤشرات الرصد والرقابة وبه يمكننا إعداد خرائط وتقارير بشكل احترافي.



وكيل ديوان المحاسبة يوسف المزروعى في حوار شامل مع «المحاسبون» : أتمنى أن تكون مهنة المحاسبة جاذبة للشباب الكويتي

وأضاف أن على الجمعية أن تسعى من خلال هذا التحالف لجعل مهنة المحاسبة مرغوبة وذات مستوى فني متميز وكذلك دور للمراجع يعاون فيه المحاسب. وأن يكون هناك ميثاق للمحاسب والمراجع يتم الالتزام به، من حيث المستوى الفني المتميز والإخلاص والاجتهاد والأمانة والاستقلالية والحياد والنزاهة. دور رقابي

وعن دور ديوان المحاسبة كمؤسسة رقابية، بين المزروعى أن ديوان المحاسبة يمارس دوره في الحفاظ على المال العام ومن خلال رقابته على الجهات المشمولة بالرقابة من وزارات وجهات ملحقة وجهات مستقلة وشركات وتقديم تقاريره في نهاية كل سنة مالية لكل جهة.

في حوار شامل لوكيل ديوان المحاسبة يوسف المزروعى خص به مجلة المحاسبون، أكد من خلاله وكيل ديوان المحاسبة يوسف المزروعى أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عليها دور كبير ومنتزايد في جذب خريجي المحاسبة لمهنة المحاسبة والمراجعة، مشيراً إلى أن هناك وجهة نظر ترى أن المحاسبة وظيفة طاردة، كونها تبدأ من قبل بداية المشروع وتستمر حتى نهايته.

وبين المزروعى في حوار خاص لمجلة «المحاسبون» أن جهود الجمعية في هذا الإطار لابد أن تتضافر مع جهود الجهات ذات الإختصاص مثل : المؤسسات الأكاديمية ومكاتب التدقيق ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وديوان المحاسبة والمراقبين الماليين.

لتنمية الجوانب الفنية لدى الشباب، كما أنصح الخبراء من المحاسبين والمراجعين لتقديم خبراتهم ومعارفهم عبر ورش العمل والجلسات والمنتديات في الجمعية لتطوير مستوى المحاسبة والمراجعة في الكويت.

وقال : إن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حرصت وتحرص دائماً ، عبر مجالس إدارتها وأعضاء لجانها العاملة في مواكبة متطلبات المهنة ومستجداتها عبر منتدياتها وبرامجها وأنشطتها.

وقال المزروعى : إن أكبر تحدي لها في هذا الشأن هو التواصل بين الجيل السابق والحالي ولابد من عمل جلسات حوارية ونقاشية ومنتديات للخروج بإجراءات وحلول لتفعيل مهنة المحاسبة والمراجعة سواء على قطاع العمل الخاص أو القطاع الحكومي ورفع المستوى المهني لخريجي الجامعة وأن يكون للجامعة والتطبيقي دور أكبر فيما يخص المستوى الأكاديمي لخريج المحاسبة.

العمل الحكومي والعمل الحر

وتطرق المزروعى للخيار بين العمل الحكومي والعمل الحر بالقول : الخيار بين العمل الحر والعمل الحكومي يعتمد على عدة جوانب ، فالعمل الحر فيه إيجابيات عدة منها : إدارة عملك بنفسك ، نتائج عملك تكون لحسابك ، ساعات العمل بدون حدود ، تنمية مواردك تعتمد على تنمية أدائك والمنافسة في سوق العمل تجعلك تطور وتحديث في طرق عملك.

أما سلبياته فتتمثل في : مخاطرة الاستمرار في الوظيفة لوجود تنافس وتحديات كبيرة ، كما أن فرص العمل محدودة وغير متوفرة بشكل كبير، كما يتعين على الشباب أن يكون متوازن في اختياره لعمله ووظيفته وحسب إمكانياته وظروفه ، كما لا يخفى على أحد أن الوظيفة في القطاع الحكومي أكثر أماناً من العمل الخاص ويمكن للشباب أن يعمل في القطاع الحكومي فترة وي بعدها يتجه إلى العمل الخاص.

مهنة جاذبة

وعن آمانيته وما يطمح إليه مهنياً وعلى مستوى المجتمع ، يشير المزروعى أنه يتمنى أن تكون مهنة المحاسبة من المهن الجاذبة التي يسعى إليها الشباب الكويتي لخدمة مجتمعه وبلده وأن يرفع من مستوى المهنة ويتابع ويطلع على المستجدات لمواكبة تقدم المهنة وتسارعها ودورها في تنمية المجتمع ومؤسساتها والعمل بجد واجتهاد وحيادية ونزاهة واستقلالية وأمانة وموثوقية تعكس مهنية المحاسب والمراجع والثقة في بياناته المالية التي يقدمها للمستفيدين وأصحاب

وأضاف : تعمل فرق التدقيق خلال السنة على تسوية الملاحظات وتلافيها بالتعاون مع الجهات الحكومية وترفع تقريرها السنوي خلال شهر أكتوبر من كل سنة إلى جهات محددة في قانونها.

كما يقوم الديوان بإعداد تقارير متخصصة وفق تكليفات ترده من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء.

وقال : غني عن البيان أن ديوان المحاسبة جهة مستقلة عليا للدولة تقوم بمعاونة كل من الحكومة ومجلس الأمة في الرقابة على الأموال العامة وكذلك هي جهاز محايد يقدم رأيه الفني لكل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

كما يعمل الديوان بالتعاون مع الجهات الرقابية مثل نزاهة وإدارة الخبراء والمراقبين الماليين ويقدم الدعم الفني لكل من السلطة القضائية والنيابة العامة.

مواقف صعبة

وسرد المزروعى المواقف الصعبة التي تعرض لها من خلال عمله الرقابي في ديوان المحاسبة ، حيث أشار إلى أن المواقف الصعبة عديدة في عملنا الرقابي سواء مع موظفي الديوان والتعامل اليومي معهم أو العلاقة مع الجهات المشمولة بالرقابة أو مع الرؤساء في الديوان.

وبين أنه لا بد أن يكون مدقق الديوان ملماً بعمله وأعمال الجهة المكلف بها وإن كانت هناك بعض الملاحظات التي بالإمكان تسويتها بالتعاون مع الجهة ويعمل معها لتسويتها وتلافيها لتحقيق وفراً أو استرداد مبلغ صرف بدون وجه حق.

كما أن مدقق الديوان عليه أن يحسن التعامل مع موظفي الجهة ويتواضع معهم لا أن يتكبر عليهم ويطلب منهم إنجاز أعمال أو تحقيق مصلحة شخصية.

ويضيف : على كبار المدققين ورؤساء فرق التدقيق نقل خبراتهم ومعارفهم لزملائهم في العمل وعمل التدقيق والمراجعة عمل صعب ومتعب ومدققي الديوان لديهم من المعرفة والخبرة في حسن التعامل مع الجهات المشمولة برقابته.

ومع ذلك يحرص الديوان على تنمية مهارات ومعارف موظفيه من خلال برنامج التعليم المهني المستمر سواء في قاعات التدريب أو مواقع العمل.

خريجو المحاسبة

وتوجه المزروعى بنصائحه لخريجي المحاسبة بالقول : أنصح الشباب من خريجي المحاسبة بالتواصل مع الجمعية والاشتراك في عضويتها والاستفادة من برامجها وأنشطتها



- ديوان المحاسبة يمارس دوره في الحفاظ على المال العام من خلال رقابته على الجهات المشمولة.

- تعمل فرق التدقيق خلال السنة على تسوية الملاحظات وتلافيها بالتعاون مع الجهات الحكومية.

- المواقف الصعبة عديدة في عملنا الرقابي سواء مع موظفي الديوان والتعامل اليومي معهم.

- أنصح الشباب من خريجي المحاسبة بالتواصل مع الجمعية والاشتراك في عضويتها.

- أكبر تحدي لها في هذا الشأن هو التواصل بين الجيل السابق والحالي.

- الخيار بين العمل الحر والعمل الحكومي له إيجابياته وسلبياته.

وتربية وتوجيه الأولاد والبنات والتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف. واستدرك قائلاً كل أفراد الأسرة سواء في البيت الكبير أو البيت الصغير قريبين إلى قلبي وعقلي بالإضافة إلى الأحفاد.

وأشار إلى أن العم عبد الرحمن المزروعى -رحمه الله- كان قدوة لي في العمل، فلقد كان مثابراً ومخلصاً في عمله ويبدل وقته وجهده خلال اليوم من الصباح في الوزارة وبعد الظهر في مرافق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من مراكز الشباب ومعسكرات العمل وحدائق الأطفال وكان شغله من النشاط خلال عمله ومسؤوليته في الوزارة وهذه المدرسة في العمل أسعى أن أكون من طلبتها وأبذل جهدي في ذلك.

ذكريات جمعية المحاسبين

ولفت المزروعى أن التجربة في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كانت مثمرة وثرية في بدايتها وكانت بعد التخرج من الجامعة والاشتراك في عضويتها والمشاركة في بعض أنشطتها.

وفي عام 2000/1999 تم المشاركة في اللجان الموجودة في الجمعية واستضدت منها في الخبرات والمعلومات والبيانات المتوفرة في الجمعية، كما شاركنا في عضوية مجلس الإدارة لمدة 3 دورات 2001 - 2007 وكنت عضواً في مجلس الإدارة ورئيس اللجنة القانونية وبعدها أميناً للسر وأميناً للصندوق، كما واكبت خلال الفترة نشأة هيئة المراجعين الخليجية وكانت لي مشاركات قيمة معها وكذلك في الجمعية عملت مع خبرات وشخصيات متميزة وكان على رأسها الرئيس الفخري للجمعية العم يوسف صالح العثمان الذي كان أكبر داعم للجمعية ومنذ تأسيسها حتى تاريخه وهو شعلة نشاط خلال هذه السنوات، تجده متواجداً خلال البرامج والأنشطة معاً وموجهاً وناصحاً، كما كان وكيلاً لديوان المحاسبة وله مكانة متميزة لدى كافة

القرار.

رسالة الماجستير

وتطرق المزروعى في حديثه لرسالة الماجستير التي حصل عليها والتوصيات التي خرجت بها، موضحاً أن رسالة الماجستير كانت عن أثر تقارير ديوان المحاسبة على تحسين أداء الوزارات والإدارات الحكومية في دولة الكويت، مبيناً أن مضامين الرسالة كانت توضح أثر التقارير المقدمة من الديوان في تحسين أداء الوزارات والإدارات الحكومية ودور الديوان متمثلاً في فرق التدقيق في أداء أعماله ورقابته على الجهات المشمولة بالرقابة.

ومن أهم نتائجها هي:

فاعلية نظم الرقابة الداخلية وأحكامها في الوزارات والإدارات الحكومية التي تؤثر على تحسين أداءها.

تفعيل تقارير ديوان المحاسبة وتوصياته يؤدي إلى تحسين الوزارات والإدارات الحكومية.

ضعف بعض الوزارات في التعاون مع ديوان المحاسبة وتوفير المستندات والبيانات التي يطلبها.

ولفت أن أهم التوصيات التي خرجت بها الرسالة تتمثل في:

زيادة اهتمام السلطة التشريعية والتنفيذية في تقارير ديوان المحاسبة ومتابعة الوزارات والإدارات الحكومية في تسوية الملاحظات وتلافيها.

تحديث القوانين والتشريعات واللوائح المالية والإدارية.

تقييم ديوان المحاسبة لتقاريره ومخرجاته الرقابية للعمل على تفعيل ملاحظاته وتسويتها وتنفيذ توصياته من قبل الوزارات والإدارات الحكومية.

المثابرة والإخلاص

وفي رده على دور الأسرة وقربها من قلبه وعقله، أشار المزروعى إلى أن الزوجة كانت نعم المساند والعون له في حياته الزوجية



تم تكليفه بعمل مراقب الإيرادات والحساب الختامي عام 1991 ومدير إدارة التدقيق على الوزارات عام 1996 وخلال هذه الأعوام اكتسب المعرفة والخبرة في قطاع الوزارات واستلم العديد من المسؤوليات ولجان وفرق عمل منها : لجنة التقرير السنوي لقطاع الوزارات ولجنة الجرد السنوي للديوان ، بالإضافة للمشاركة في العديد من التكاليف الواردة من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء والمشاركة كذلك في بعض اجتماعات ولقاءات المنظمات الإقليمية الأربوساي والأسوساي والأنتوساي.

وفي سبتمبر 2014 صدر مرسوم تعيين يوسف المزروعى وكيل مساعد في ديوان المحاسبة وتم تكليفه على قطاع الاستثمار والملحقة به لمدة 3 سنوات ، ثم صدر هيكل جديد للديوان في مارس 2017 وتم تكليفه بقطاع الرقابة على الجهات الملحقة والشركات حتى شهر يوليو 2020 وتم نقله إلى وكيل مساعد الشؤون القانونية والمخالفات المالية والرقابة على الأداء.

وخلال تنقلاته من قطاع الوزارات إلى القطاعات الملحقة والاستثمار وبعدها الشركات وأخيراً الشؤون القانونية. وقد استفاد المزروعى كثيراً في تعاملاته مع منتسبي هذه القطاعات واكتسب خبرة ومعرفة في هذه المجالات.

وفي يونيو من عام 2021 ، تم تكليفه بأعمال وكيل الديوان بالإنابة ، لحين صدور مرسوم تعيينه وكيل الديوان في 22 نوفمبر 2022 ، وهو ما يعتبره المزروعى بعد خدمة في ديوان المحاسبة أكثر من 38 سنة تكريماً وتشريفاً ووساماً يعتز به.

العاملين في ديوان المحاسبة خلال فترة عمله .

خارج أوقات العمل

وقال : أقضي وقتي خارج العمل كما هو حال أغلبية أفراد المجتمع الكويتي تنقسم إلى التواجد في المنزل مع الأسرة بين الأولاد والأحفاد وكذلك في نهاية الأسبوع التنزه في شمال الكويت أو جنوبها وخلال الأسبوع يكون هناك التواصل مع الأخوة والأخوات ، كما تكون هناك زيارات لبعض الديوانيات للتواصل مع الأقارب والأصدقاء .

سيرة مهنية متميزة

يتمتع وكيل ديوان المحاسبة يوسف المزروعى بسيرة مهنية متميزة ، حيث تخرج من جامعة الكويت تخصص محاسبة في يناير 1984 وكانت بداية العمل في ديوان المحاسبة في مارس 1984 بعد جولة بحث عن فرص عمل في عدة مجالات مثل الكويتية للاستثمار والخطوط الجوية الكويتية ومجلس الأمة ، وكان ديوان المحاسبة وقتها يضم عدداً قليلاً من العناصر الوطنية وكان المسؤولون في الديوان يسعون لجذب الكفاءات والعناصر الوطنية ، حيث انضم للديوان خلال السنوات من عام 1984 إلى 1989 العديد من الخبرات والكفاءات الوطنية.

وتدرج المزروعى في أعمال التدقيق ، حيث عمل في قطاع الرقابة على الوزارات وتم اكتساب الخبرة من زملاء العمل في الديوان.

وتدرج المزروعى في الوظائف الخاصة بالديوان كالتالي :

تطبيق المعيار الدولي المحاسبي (17) لعقود التأمين



عبدالله مروان العيسى
الشريك التنفيذي في مكتب
تي جي إس العيسى وشركاه



غرامات صارمة عليها من قبل وحدة تنظيم التأمين، وجاري التدقيق على البيانات المالية من قبل الشركات لتتوافق مع المعيار، وسيكون مطبقاً في البيانات المالية للشركات، حيث أن الشركات التي لن تطبق سيطبق عليها غرامات مالية من وحدة تنظيم التأمين، لافتاً أن آخر موعد للتطبيق هو نهاية شهر نوفمبر من عام 2023.

وقال العيسى: هناك أكثر من 30 شركة تأمين ملزمة بتطبيق المعيار منها مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وقد أعد مكتب تي جي إس العيسى وشركاه، محاسبون قانونيون واستشاريون دراسة حول تطبيق المعيار الدولي المحاسبي 17 بشأن عقود التأمين والتي تتضمن العناصر التالية:

أولاً: لمحة تاريخية عن معيار التقارير المالية الدولي الخاص بعقود التأمين

عام 1997: بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وضع مشروع معيار خاص بعقود التأمين.

عام 2004: قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار معيار التقارير المالية رقم (4) الخاص بعقود التأمين.

أوضح أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والشريك التنفيذي في مكتب تي جي إس العيسى وشركاه عبد الله مروان العيسى أن معيار المحاسبة الدولي رقم 17 المتعلق بعقود التأمين أن المعيار دخل حيز التنفيذ منذ بداية يناير 2023 وتم تطبيقه بأثر رجعي، موضحاً أن تعليمات وحدة تنظيم التأمين وجهت بضرورة الالتزام بتطبيق المعيار بحد أقصى نهاية العام الجاري على كافة شركات التأمين. وتم وضع جدول زمني لتحليل التقارير المالية وكذلك الفترة الزمنية لتطبيق المعيار.

وأشار العيسى إلى أن تطبيق المعيار سينتج عنه إيجابيات كثيرة للشركات، من حيث احتساب العقود والمخاطر على العقود بطريقة أسهل من الطرق السابقة.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية الناتجة عن تطبيق المعيار، بين العيسى أنه سيؤثر سلباً على البيانات المالية للشركات خلال عام 2023، إلا أنه سيعطي صورة أدق وأوضح للبيانات المالية للعقود ونسبة المخاطرة الموجودة للشركات.

وبين أن الشركات التي لن تلتزم بتطبيق المعيار وتحليل الفترات المالية الخاصة بتطبيق المعيار 17 سيتم تطبيق

عام 2010 : قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأصدار مسودة أولية فيما يتعلق بمعيار التقارير المالية رقم (17) الخاص بعقود التأمين.

عام 2013 : قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأصدار المسودة الثانية فيما يتعلق بمعيار التقارير المالية رقم (17) الخاص بعقود التأمين.

عام 2017 : قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) - عقود التأمين - في مايو 2017، وهو معيار محاسبي جديد شامل يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين. حيث أنه بمجرد دخول هذا المعيار حيز التنفيذ، سيحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) - «عقود التأمين» الذي تم إصداره في عام 2004.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 (كان من المفترض تطبيقه في 1 يناير 2021).

عام 2020 : أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يونيو 2020، تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17). نتيجة لإعادة المداولات.

ثانياً : معيار المحاسبة الدولي رقم (4) - عقود التأمين

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 هو أول توجيه من مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن المحاسبة عن عقود التأمين.

أصدر مجلس الإدارة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 لأنه رأى حاجة ملحة لتحسين عمليات الإفصاح عن عقود التأمين، وبعض التحسينات على ممارسات الاعتراف والقياس للإيرادات والمصاريف.

النطاق

ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 4 على جميع عقود التأمين (بما في ذلك

عقود إعادة التأمين) التي تصدرها الشركة وعلى عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها. لا ينطبق على الأصول والالتزامات الأخرى لشركة التأمين كما أنه علاوة على ذلك، فإنه لا يتناول المحاسبة من قبل حاملي وثائق التأمين.

تعريف عقود التأمين

عقد التأمين هو «عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) مخاطر تأمين من طرف آخر (حامل البوليصة) من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة في حال وجود حدث مستقبلي محدد غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة».

السياسة المحاسبية

يعضي هذا المعيار شركة التأمين من بعض متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى، ومع ذلك، فإن هذا المعيار: (أ) يمنع إيجاد مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود غير الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير (مثل مخصصات التعويض الموازي ومخصصات الكوارث).

(ب) يتطلب اختباراً لكفاية التزامات التأمين المعترف بها واختبار انخفاض القيمة لأصول إعادة التأمين.

(ج) يقتضي من شركة التأمين أن تحتفظ بالتزامات التأمين في بيانات مركزها المالي إلى أن يتم تسويتها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها، وأن تعرض التزامات التأمين دون معادلتها مقابل أصول إعادة التأمين ذات العلاقة.

الافصاح

يجب على شركات التأمين بشكل اجباري الافصاح عن:

- السياسات المحاسبية لعقود التأمين.
- اسس الاعتراف وتسجيل الاصول والمطلوبات والمصروفات والايرادات.
- التدفقات النقدية لعقود التأمين

- تطبيق المعيار الدولي 17 لعقود التأمين بقطاع التأمين نهاية العام الجاري.

- تطبيق المعيار ينعكس ايجاباً على قطاع التأمين ويعكس وضع البيانات المالية بشكل سليم وبصورة دقيقة في ميزانيات الشركات.

- غرامات صارمة يتم تطبيقها بحق المخالفين لتطبيق المعيار.

- ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 4 على جميع عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها الشركة.

- عقد التأمين هو «عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) مخاطر تأمين من طرف آخر (حامل البوليصة) من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة.

- يعضي هذا المعيار شركة التأمين من بعض متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى.

مخاطر مرتبط بالوثيقة وفقا للمقيم الاكتواري ولتقديرات وافتراضيات الادارة بقيمة 300 دينار كويتي كما بتاريخ البيانات المالية.

المعالجة المحاسبية

المبلغ	بيان المركز المالي	المبلغ	بيان الارباح والخسائر والدخل الشامل الاخر
	الموجودات		الايرادات
1,500	نقد لدى البنك	400	اجمالي الاقساط المكتتب بها
(600)	ذمم تجارية - معيدي التأمين	200	اقساط اعادة التأمين المسددة
(300)	ذمم تجارية - اقساط وارصدة مستحقة	-	احتياطي مرتبط بمخاطر وثيقه التأمين
600	الاجمالي	600	الاجمالي
	المطلوبات		المصاريف
(500)	احتياطي مرتبط بمخاطر وثيقه التأمين	300	اجمالي المطالبات المسددة
200	ذمم دائنة تجارية - دائنو التأمين (العملاء)	-	حصة معيدي التأمين من المطالبات المسددة
(300)	الاجمالي	300	الاجمالي
300	صافي الاصول (حقوق الملكية)	300	صافي الدخل

ثالثا : معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - عقود التأمين

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) في 18 أيار 2017 الصيغة النهائية لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (17) والمتعلق بعقود التأمين ليحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) - «عقود التأمين» الذي تم إصداره في عام 2004.

النطاق

ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) على : عقود التأمين.

عقود إعادة التأمين.

عقود الاستثمارات (الاختيارية) المرتبطة بعقود التأمين المصدرة من شركة التأمين.

الهدف

توحيد مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ضمن نطاق المعيار والتأكد من أن شركات التأمين تقدم المعلومات ذات الصلة التي تمثل تلك العقود بأمانة.

مكونات عقود التأمين وفقا للمعيار رقم (17)

وفقا للمعيار رقم (17) في حال احتواء عقد التأمين على

بالطريقة المباشرة - اختياري.

- الارباح والخسائر المتعلقة بشراء عقود اعادة تأمين.

- مخاطر التأمين ومخاطر سعر الفائدة.

- تأثير اي تغييرات في التقديرات على البيانات المالية.

المعالجة المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (4) - عقود التأمين (بشكل عام)

الحسابات ضمن القوائم المالية

(أ) بيان المركز المالي

ايضاح الموجودات

1- ذمم مدينة تجارية - حسابات مدينة من شركات اعادة التأمين

2- ذمم مدينة تجارية - أقساط وأرصدة تأمين مستحقة

ايضاح المطلوبات

1- احتياطيات المطلوبات الناتجة عن عقود التأمين مثال (احتياطي تعويضات تحت التسوية)

(احتياطي تعويضات متكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها)

2- ذمم دائنة تجارية - دائنو التأمين (العملاء).

(ب) بيان الارباح والخسائر والدخل الشامل الاخر

ايضاح الايرادات

1- اجمالي الاقساط المكتتب بها.

2- اقساط اعادة تأمين مسندة - المدفوعة.

3- صافي التغير في الاحتياطيات الناتجة عن عقود التأمين - (ضمن بيان المطلوبات).

4- العمولات والرسوم المقبوضة.

ايضاح المصاريف

1- اجمالي المطالبات المدفوعة (المتكبدة).

2- حصة معيدي التأمين من المطالبات المدفوعة - المقبوضات.

3- صافي التغير في الالتزامات الناتجة عن عقود التأمين - (ضمن بيان المطلوبات).

4- العمولات والرسوم المدفوعة.

مثال توضيحي على المعيار رقم 4

قام احدى الافراد بأصدار تأمين الصحي من إحدى شركات التأمين المختص في دولة الكويت لمدة سنة ميلادية بمبلغ 1,500 دينار كويتي وقامت هذه الشركة بأعاده التأمين على الوثيقة الصادرة بنسبة %40 (بمبلغ 600 دينار كويتي) وقام الفرد باستخدام التأمين حيث تم سداد مبلغ 500 دينار كويتي وتم احتساب تعويض من شركة اعادة التأمين مبلغ 200 دينار كويتي ولم يتم قبضها حتى تاريخ اعداد البيانات المالية علما أن شركة التأمين سجلت احتياطي

المنهج المحاسبية لقياس مجموعات عقود التأمين وفقاً لتطلبات المعيار الدولي رقم (17)

الوصف	المنهج
يتم تطبيق هذا المنهج على جميع عقود التأمين الصادرة باستثناء العقود التي ينطبق عليها منهج الرسوم المتغيرة أو منهج تخصيص الأقساط.	النموذج العام General Model
يتم تطبيق هذا المنهج على عقود التأمين التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة التي من خلالها يحق لصاحب بوليصة التأمين الحصول على حصة جوهريّة من الأرباح الناتجة من مجموعه أصول استثمارية محددة في بوليصة التأمين. وبالتالي يتم قياس الالتزام على شركة التأمين بناء على الاستثمار المحدد بالبوليصة وفقاً لقيمة الاستثمار بعد خصم رسوم ادارة الاستثمار (رسوم متغيرة) التي تتقاضها شركة التأمين.	منهج الرسوم المتغيرة Variable Fees Approach
هو منهج بسيط مشابه للنموذج العام يغطي عقود التأمين قصيرة الأجل. عند الاعتراف الاولي القيمة المحملة للالتزام تشمل الأقساط المستلمة مطروحا منها اي تدفقات مالية لاقتناء التأمين ما لم تختار الشركة الاعتراف بها مصاريف ضمن بيان الدخل ومضاف اليها أو مطروح منها اي مبالغ مالية تنشأ نتيجة الغاء الاعتراف في ذلك التاريخ للأصل أو الالتزام المعترف به مقابل التدفقات النقدية لاقتناء التأمين. وفقا لذلك يتم تطبيق منهج تخصيص الاقساط على كافة العقود قصيرة الأجل ماعدا عقود تأمين الحياة حيث هي عادة طويلة الأجل (مدتها تزيد عن سنة) والذي يطبق عليه اما النموذج العام أو منهج الرسوم المتغيرة.	منهج تخصيص الأقساط Premium Allocation Approach

الاعتراف بعقود التأمين

يجب على المنشأة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب فترة ما يلي:

- بداية فترة تغطية المحفظة العقود.
- التاريخ الذي تصبح فيه الدفعة الأولى من حامل الوثيقة في المحفظة مستحقة ؛ و
- مجموعة العقود المتوقع خسارتها عندما تصبح المحفظة ككل متوقع خسارتها.

عند القياس الاولي لمحفظة عقود التأمين يجب على المنشأة قياس وتحديد :

- التدفقات النقدية المستقبلية بما يشمل أخذ التقديرات

مكون واحد أو أكثر (مكون خدمة أو مكون استثمار أو كليهما) يجب على شركة التأمين القيام بما يلي :

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية في حال وجود مكون استثماري يمكن فصله.

تحديد التعهدات غير التأمينية الخاصة بعقد التأمين التي يمكن فصلها (تعهد تقديم خدمة أو نقل سلعة أو غيرها).

وبعد ذلك تقوم شركة التأمين بتطبيق المعيار رقم (17) على باقي مكونات عقد التأمين.

تجميع ومعالجة عقود التأمين وفقاً للمعيار رقم (17)

يجب على شركة التأمين تحديد محافظ مرتبطة بعقود التأمين على أن تشمل كل منها العقود التي تخضع لمخاطر مماثلة ويتم ادارتها معا ومن ثم تقوم الشركة بتقسيم هذه

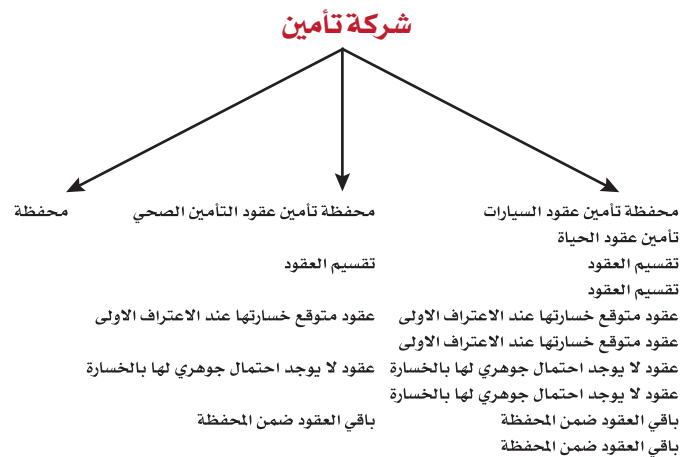
المحافظ على النحو التالي :

- عقود متوقع خسارتها عند الاعتراف الاولي (مثل التأمين على السيارات في دولة الكويت).

- عقود لا يوجد احتمال جوهري لها بالخسارة.

- باقي العقود ضمن المحفظة.

مثال توضيحي





المعالجة المحاسبية - عند الاعتراف الاولي

الحالة الثانية	الحالة الاولى	الوصف
900	900	القيمة الحالية للتدفقات المالية عن عقود التأمين - المقبوضة
(1,089)	(545)	القيمة الحالية للتدفقات المالية عن عقود التأمين - المصروفة
(189)	355	تقدير التدفقات المالية المستقبلية
(120)	(120)	المخاطر غير المالية
(309)	235	صافي التدفقات النقدية للوفاء بالعقود
-	235	هامش الخدمة التعاقدية - يكون في حال التدفقات النقدية بالزيادة
(309)	-	خسارة خدمات التأمين - يكون في حال التدفقات النقدية بالنقص
1,209	900	التزام عقود التأمين عند الاعتراف الاولي - قيمة البوليصه المقبوضة + الخسارة

في الحالة الأولى وباختلاف الفرضيات وفقا للاتية :

- بلغت المصروفات للسنة الثانية 150 دينار كويتي بدلا من 200 دينار كويتي (بانخفاض مقداره 50 دينار كويتي).
- عدلت الشركة تقديرات المصاريف للسنة المالية الثالثة الى 140 دينار كويتي بدلا من 200 دينار كويتي (القيمة المخصومة 133 دينار كويتي بدلا من 191 دينار كويتي بانخفاض مقداره 58 دينار كويتي).

ومعدل الخصم والمخاطر غير المالية.

- هامش الخدمة التعاقدية والذي هذا يمثل الربح غير المكتسب الذي يتوقع الكيان تحقيقه أثناء تقديمه للخدمات.

مثال توضيحي للمعالجة المحاسبية - النموذج العام

أصدرت إحدى شركات التأمين المختص في دولة الكويت 100 بوليصة تأمين حوادث سيارات مدت تغطيتها 3 سنوات ، تبدأ فترة التغطية بتاريخ اصدار الوثيقة، وحصلت الشركة 900 دينار كويتي عند بداية الاصدار على أن تقوم الشركة صرف المبالغ المرتبطة بالتأمين كالتالي :

- الحالة الأولى : قدرت الشركة صرف 200 دينار كويتي سنويا (الإجمالي 600 دينار كويتي) و قدرت الشركة القيمة الحالية المخصومة للنقد وفقا لمعدلات الخصم لديها 545 دينار كويتي.

- الحالة الثانية : قدرت الشركة صرف 400 دينار كويتي سنويا (الإجمالي 1,200 دينار كويتي) و قدرت الشركة القيمة الحالية المخصومة للنقد وفقا لمعدلات الخصم لديها 1,089 دينار كويتي.

(علما أن إدارة الشركة قدرت وفقا للدراسات المعدة لديها المخاطر غير المالية بقيمة 120 دينار كويتي (سنويا 40 دينار كويتي) ومعدل الخصم 5%)

السنة المالية الثانية

الوصف	القيمة الحالية للمدفقات المالية المستقبلية	تعديل معدل المخاطر غير المالية	هامش الخدمة التعاقدية	التزامات عقود التأمين
رصيد السنة الاولى	372	80	165	617
مصاريف تمويل التأمين	19	-	8	27
التغيرات المتعلقة بالخدمات المستقبلية	(58)	(10)	68	-
التغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية	(50)	(40)	(121)	(211)
التدفقات النقدية المصروفة	(150)	-	-	(150)
الأرصدة الختامية	133	30	120	283

القوائم المالية في نهاية السنة الثانية

بيان المركز المالي		بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر	
الوصف	المبلغ	الوصف	المبلغ
نقد لدى البنك	550	ايرادات	211
التزامات عقود التأمين	(283)	مصاريف تمويل	(27)
حقوق الملكية	267	الصافي	184

السنة المالية الثالثة

الوصف	القيمة الحالية للمدفقات المالية المستقبلية	تعديل معدل المخاطر غير المالية	هامش الخدمة التعاقدية	التزامات عقود التأمين
رصيد السنة الاولى	133	30	120	283
مصاريف تمويل التأمين	7	-	6	13
التغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية	-	(30)	(126)	(156)
التدفقات النقدية المصروفة	(140)	-	-	(140)
الأرصدة الختامية	-	-	-	-

- عدلت الشركة المخاطر غير المالية الى 30 دينار كويتي بدلا من 40 دينار كويتي شهريا للسنوات التالية.

الوصف	القيمة الحالية للمدفقات المالية المستقبلية	تعديل معدل المخاطر غير المالية	هامش الخدمة التعاقدية	التزامات عقود التأمين
وفقا للجدول السابق	(355)	120	235	-
التدفقات المالية المقبوضة	900	-	-	900
مصاريف تمويل التأمين	27	-	12	39
التغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية	(40)	(40)	(82)	(122)
التدفقات النقدية المصروفة	(200)	-	-	(200)
الأرصدة الختامية	372	80	165	617

القوائم المالية في نهاية السنة الاولى

بيان المركز المالي		بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر	
الوصف	المبلغ	الوصف	المبلغ
نقد لدى البنك	700	ايرادات	122
التزامات عقود التأمين	(617)	مصاريف تمويل	(39)
حقوق الملكية	83	الصافي	83

بناء على التعديلات التي بداية من السنة المالية الثانية (تعديل تقديرات السنة الثانية والثالثة للمدفوعات ومعدل المخاطر غير المالية)



بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الاخر

- إيرادات خدمات التأمين
- مصاريف خدمات التأمين والذي يشمل مصاريف احتياطي تعويضات تحت التسوية احتياطي أقساط غير مكتسبة احتياطي تعويضات متكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها احتياطي نموذج تعديل المخاطر - التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية التي تنشأ من المخاطر غير المالية حيث أن الكيان يفي بعقود التأمين.
- إيرادات تمويل عقود التأمين
- مصاريف تمويل عقود التأمين.

مكتب تي جي اس العيسى وشركاه - محاسبون قانونيون واستشاريون
أسس عبدالله مروان عبدالحميد العيسى مكتب تي جي اس العيسى وشركاه - محاسبون قانونيون واستشاريون في دولة الكويت والذي يقدم خدماته في مجالات التدقيق والضرائب والاستشارات المالية والخدمات المحاسبية من خلال فريق عمل متميز حيث أن المكتب عضوا في شبكة تي جي اس جلوبل والتي تعد أحد أسرع الشبكات المهنية نموا في مجال التدقيق والضرائب والاستشارات المالية من خلال شبكة عالمية تقوم بتقديم خدماتها في 58 دولة حول العالم.

القوائم المالية في نهاية السنة الثالثة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر		بيان المركز المالي	
المبلغ	الوصف	المبلغ	الوصف
156	ايرادات	410	نقد لدى البنك
(13)	مصاريف تمويل	-	التزامات عقود التأمين
143	الصافي	410	حقوق الملكية

طريقه عرض المعيار رقم (17) - عقود التأمين في البيانات المالية

المركز المالي

- موجودات عقود التأمين.
- موجودات عقود إعادة التأمين.
- مطلوبات عقود التأمين.
- والذي يشمل :
 - مطالبات عقود التأمين - العملاء
 - المقبوضات مقدما
 - احتياطي تعويضات تحت التسوية
 - احتياطي أقساط غير مكتسبة
 - احتياطي تعويضات متكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها
 - احتياطي نموذج تعديل المخاطر - التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية التي تنشأ من المخاطر غير المالية حيث أن الكيان يفي بعقود التأمين.
 - مطلوبات عقود إعادة التأمين.



جمعية المحاسبين الكوئيتيين
KUWAIT ACCOUNTANTS' ASSOCIATION

دور المراجع الخارجي في عد الأسماء !!



أ.د. محمد آل عباس

الإقتصادية
مجلة العرب الاقتصادية الدولية ٥٥

مبكر، ففي القوائم المالية لعام 2021، ورغم المراجع قد منح الشركة رأياً غير معدل.

ثالثاً، من الواضح أنه عندما نفذ المراجع إجراءات المراجعة الصحيحة للتأكد من القيمة العادلة للأسماء وأنها ملك للشركة وأن آليات التقويم صحيحة واستعان بخبير، رابعاً، كان دور الإعلان عن القوائم المالية في موقع السوق المالية مهما حيث قاد المجتمع لقراءة تقرير المراجع ومناقشته، لذلك لو تم تطوير أيقونة خاصة لإعلانات المرجع الخارجي وفي موقع كل شركة لكان ذلك مفيداً إلى حد بعيد.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الواردة في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد فينا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

تناولت وسائل التواصل الاجتماعي خلال اليومين الماضيين، الإعلان الذي نشر في موقع السوق المالية "تداول" عن النتائج المالية السنوية المنتهية في 31-12-2022 للشركة السعودية للأسماء، خصوصاً الرأي المتحفظ للمراجع الخارجي الذي ورد فيه كما في الإعلان: "نظراً لعدم توافر الآلية اللازمة للتحقق من كميات الأسماء في البحر، فإننا لم نتمكن من عملية الجرد الفعلي للموجودات الحيوية المتعلقة بالأسماء بقيمة 12.9 مليون ريال سعودي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022. علاوة على ذلك، لم نتمكن أيضاً من الحصول على دليل مراجعة كاف وملائم من خلال وسائل بديلة بشأن الكميات المملوكة في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022. نتيجة لهذه المسألة، فإننا غير قادرين على تحديد ما إذا كان هناك أي تأثير يجب الاعتراف به في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022. وفي قائمة الربح أو الخسارة والخسارة الشاملة الأخرى وقائمة التدفقات النقدية..."، من الغريب أن وسائل التواصل قد أخذت هذا الرأي بطريقة ساخرة، وكأن من غير المتوقع أساساً أن يقوم المراجع بجرد الأسماء. ولهذا فإن الموضوع يستحق النقاش، لأن هذه الحالة الدراسية أبعد بكثير من مجرد عد الأسماء، وهناك وقفات لا بد منها.

أولاً، أشكر مراجع الشركة على هذه المهنية العالية في صياغة الرأي، وللمختصين فإن أصعب ما في المراجعة هي صياغة رأي متحفظ، فكيف تخبر الناس بالحقيقة التي تريد أن تقولها دون تحيز، أو تجزم بأمر غير صحيح، لقد تمت صياغة الرأي باحتراف عال ومدرسي، حيث كتب المراجع في تقريره: "لم نتمكن أيضاً من الحصول على دليل مراجعة "كاف وملائم" من خلال وسائل بديلة بشأن الكميات المملوكة في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022. نتيجة لهذه المسألة، فإننا غير قادرين على تحديد ما إذا كان هناك أي "تأثير يجب الاعتراف به" في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022".

ثانياً، لقد كان المراجع حريصاً على هذه المسألة منذ وقت

رغم الفرص الضائعة.. الكويت لا تزال لديها مزايا تنافسية



محمد رمضان
القفس



ورفعت أسعار الطاقة والماء وغيرها. لا تزال أسعار الطاقة منخفضة لدينا، والعديد من المنتجات تباع في الكويت بأسعار أقل من أسعارها الموجودة في دول مجلس التعاون الأخرى، ومن دون أي ضريبة تذكر حتى وإن كانت تلك الدول هي بلد المنشأ. ولئن يشك في ذلك، يمكنه النظر إلى الأسعار في عروض رمضان الحالية، ويقارنها مع الأسعار في بقية دول مجلس التعاون.

وهنا يجب على القطاع الخاص، وربما على غرفة التجارة، تسويق الكويت على أنها وجهة التسوق الأرخص بين دول مجلس التعاون، بل الذهاب أبعد من ذلك، إلى تشجيع المتاجر في الكويت على الإعلان عن تخفيضات في فترة المناسبات الخاصة بدول المنطقة، مثل الأعياد الوطنية وغيرها.

ربما تخلفت الكويت عن اللحاق بدول مجلس التعاون في العديد من الأصعدة، وأضاعت الكثير من الفرص، لكن تخلفها عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية جعل للكويت ميزة تنافسية يجب استغلالها، خاصة مع موجة التضخم الكبيرة عالمياً.

منذ سنة 2016، وربما قبل ذلك، ونحن نسمع ونقرأ عن مشروع الجزر والمنطقة التجارية الحرة التي ستتم إقامتها، لتخدم العراق وإيران، نظراً لحالة عدم الاستقرار السياسي الموجودة في العراق، والعقوبات الاقتصادية والعلاقات المتوترة بين إيران وبعض دول مجلس التعاون، بما فيها المملكة العربية السعودية.

مضت أكثر من 7 سنوات على طرح فكرة المشروع ولم يحدث شيء إيجابي يذكر. لكن مع الاتفاق السعودي - الإيراني، وعودة العلاقات بين البلدين، ودعوة الرئيس الإيراني لزيارة السعودية، قد يجعلنا كل ما سبق نتوقع أن السعودية يمكن ان تنشئ منطقة تجارية حرة في محافظة الخفجي معفاة من ضريبة القيمة المضافة وغيرها، لتؤدي أغراضاً مشابهة لمشروع الجزر الذي تأخر لسنوات، حتى فقد الكثير من فوائده الاقتصادية بسبب تغيير الظروف الإقليمية.

بالرغم من كل الفرص الضائعة في الكويت، لا تزال هناك مزايا تنافسية عندنا سببها تأخر الكويت عن اللحاق ببقية دول مجلس التعاون في الإصلاحات الاقتصادية، التي اقترحتها صندوق النقد لدول المنطقة. فبينما أقرت دول مجلس التعاون ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية

بحضور أعضاء مجلس الإدارة وممثلين من جهات حكومية وجمعيات النفع العام «المحاسبين» أقامت غبقتها الرمضانية الأولى في مبناها الجديد



الحكومية المعنية بمهنة المحاسبة. ولفت الهطلاني أن اللقاء يمثل فرصة للتواصل بين أعضاء الجمعية وبين ممثلي الجهات المتوقعة حضورهم ، لتبادل الرؤى والأفكار حيال التطورات المهنية التي تشهدها بيئة الأعمال من مختلف القطاعات. وبين أن اللقاء بمثابة تأكيد على حرص الجمعية في مواصلة دورها في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال استمرارية التواصل بين مختلف الأعضاء من ناحية وبين الأعضاء والجهات الأخرى من ناحية أخرى.

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية غبقتها الرمضانية، في مقرها الجديد، وسط حضور أعضاء الجمعية ، بالإضافة لمثلي الجهات الحكومية المختلفة والذين لهم صلة بمهنة المحاسبة والمراجعة. وفي هذا السياق، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية راشد عوض الهطلاني أن الغبقة الرمضانية هي الأولى التي تقام هذا العام في المقر الدائم الجديد للجمعية، الذي سيكون بمثابة نقطة انطلاق حقيقية لتنفيذ وتطبيق استراتيجية المحاسبة والمراجعة التي تطمح الجمعية لتنفيذها بالتنسيق مع الجهات

"المحاسبين": سد الشواغر القيادية ضرورة "تنموية"



حيث شغرت الاجهزة الادارية في هذه الجهات من القياديين بالاصالة سواء بدرجة وكيل أو مدير عام، ووكلاء مساعدين أو نواب مدير، حيث تدار تلك الجهات بالتكليف.

وقال إن مطالب جمعية المحاسبين بالإسراع بتسكين الشواغر القيادية وانعكاسها إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والخدمات المقدمة يتفق مع مطالبات بعض الجهات الرقابية التي طالبت في تقاريرها بضرورة سد الشواغر الإشرافية، مشيراً إلى أن بقاء الوضع على ما هو عليه يعود بالسلب على الدورة المستندية داخل الجهات، كما يؤثر سلباً في الأدوار الرقابية الداخلية المفترض أن يقوم بها من يشغلون تلك المناصب الشاغرة سواء على المستوى الإداري أو المالي.

أكدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن تسكين الشواغر القيادية في كافة الجهات الحكومية مطلباً ملحاً لتحديد المسؤوليات ووقف الهدر والإسراع بجهود التنمية. وأشارت الجمعية إلى أن تسكين تلك الوظائف من شأنها الإسراع في وتيرة الإنجازات للمشاريع التنموية المتوقفة منذ فترة ليست بالقصيرة.

وأوضحت الجمعية أن تسكين الشواغر القيادية يمثل أحد أهم الأولويات التي ينبغي سرعة إنجازها في أقرب وقت ممكن، حتى لا يحدث فراغ وظيفي في الفترة المقبلة. وفي هذا السياق، أشار رئيس مجلس إدارة الجمعية راشد عوض الهطلاني إلى أن اختيارات المؤهلين لتولي الشواغر القيادية تعد ذات أهمية بالغة في تطوير الأداء الإداري للعاملين في مختلف قطاعات الدولة.

وأوضح الهطلاني أن اتخاذ القرارات المصيرية والحاسمة للعديد من المشاريع التنموية المؤجلة أمر مهم للغاية، خاصة وأن الحكومة تولي الإنفاق الرأسمالي على المشاريع المدرجة في خطتها التنموية 2023/2022 أهمية قصوى، كونها مفتاح تحقيق الرخاء والتنمية وتنفيذ رؤية كويت جديدة 2035.

وقال إنه لا يمكن تحمل غياب القرارات عما يقارب من 16 جهة حكومية بلا قياديين وفق البيانات المنشورة حديثاً،

الهطلاني: رفع التصنيف الائتماني أولوية

للغاية وهو العمل على تطبيق الإجراءات الكفيلة برفع التصنيف الائتماني للكويت، والذي يمثل أهمية محورية في استراتيجية الحكومة حيث يعد رفع التصنيف الائتماني صمام الأمان لتعزيز الأداء الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال والتي تنعكس بدورها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبين أن إتمام عملية التنمية المستحقة - والتي طال انتظارها - يتوقف على إيجاد صيغة توافقية للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والدفع بمشاريع القوانين التي تحتاج إليها بيئة الأعمال.

دعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لأهمية التدقيق والاختيار السليم للكفاءات القادرة على تحريك عجلة التنمية وإنجاز المشروعات التنموية التي تعاني التأخر عن مواعيدها المستحقة عند اختيار الأعضاء الجدد في الحكومة المقبلة.

وفي هذا السياق، أشار رئيس مجلس إدارة الجمعية راشد عوض الهطلاني أن ملفات كثيرة تنتظر الحكومة المقبلة أبرزها: إتمام تسكين الشواغر القيادية والإشرافية في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تنتظر حسم الكثير من القرارات التي تأجلت خلال الفترة الماضية.

ولفت أنه بجانب تسكين الشواغر، هناك استحقاق هام

بحضور أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية وأسرهـم «المحاسبين» احتفلت بالأعياد الوطنية



احتفلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالأعياد الوطنية للكويت والتي تصادف يومي 25 و26 فبراير من كل عام. وبهذه المناسبة، أوضحت رئيسة اللجنة الثقافية والاجتماعية للجمعية هنادي الإبراهيم أن اللجنة الثقافية تستهدف العمل على تقديم مسابقات وفقرات متنوعة لأعضاء الجمعية وأسرهـم في مختلف المجالات والتي تلبى تطلعاتهم واحتياجاتهم، بالإضافة لتنظيم الفعاليات المرتبطة بالجمعية ودورها المجتمعي البناء.





وأضافت قائمة : تتضمن الأنشطة عدداً من الفقرات والمسابقات التي تضيء البهجة والسرور على نفوس الحضور والتي من بينها مسابقة أفضل زي للأطفال . ولفتت الإبراهيم أنه سيتم توزيع جوائز على المشاركين في كافة الفقرات والمسابقات التي سيتم إطلاقها خلال الاحتفالية.

وبينت أن اللجنة الثقافية في الجمعية تستهدف إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات التي تخدم جميع أعضاء الجمعية وعائلاتهم وشددت على أهمية تلك الفعاليات في تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الجمعية لتنفيذها وهي خدمة الأعضاء العاملين والمنتسبين وتلبية كافة مطالبهم في قطاع الأنشطة الخدمية المتنوعة.



لجنة تنظيم قواعد وإجراءات اختبارات مزاوله مهنة مراقبة الحسابات



- ومراجعة الاختبارات في إطار حاجة سوق العمل.
- تحديد مواعيد واماكن الاختبارات للمتقدمين والإعلان عنها.
- تلقي طلبات المتقدمين لاختبار مزاوله مهنة مراقبة الحسابات
- نظر الاعتراضات على نتائج الاختبارات والفصل فيها مقابل مصاريف إدارية مقدارها 50 ديناراً غير قابلة للرد ويجوز التظلم من النتيجة النهائية للفصل في الاعتراض امام لجنة الاختبار الخاصة بمراقبي الحسابات
- وأوضح القرار في مادته الثالثة أن نظام عمل اللجنة يكون على النحو التالي :
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو من يفوضه في حالة غيابه أو قيام مانع لديه.
- يكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس
- إحالة النتائج النهائية للجنة القيد المقررة حسب نص المادة رقم (6) في القانون رقم 103 لسنة 2019 وذلك للبت وإعلان النتائج.

- أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السابق مازن سعد الناهض قراراً يقضي بتشكيل لجنة لتنظيم قواعد وإجراءات اختبار مزاوله مهنة مراقبة الحسابات، يتم اختيارهم وفقاً لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية، على أن لا يكونوا من المزاولين للمهنة وتكون اللجنة برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الشركات التراخيص التجارية وعضوية كل من :
- ممثلان عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- 3 ممثلين عن جامعة الكويت
- ممثل عن جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا
- ممثل عن وزارة التجارة والصناعة يتولى أمانة السر.
- ووفقاً لنص القرار فإن اللجنة تختص بما يلي :
- وضع الشروط والضوابط المنظمة للاختبار بما لا يتعارض مع قانون رقم 103 لسنة 2019 بشأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات أو أية قوانين معدلة أو لاحقة والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له.
- تنظيم الاختبارات وتحديد المواد محل الاختبار واختيار من يوكل إليه مهمة اختبار الممتحنين وتوزيع الدرجات

الكدري: «المحاسبين» تقدم برامج تدريبية متنوعة لأعضائها



تواصل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية استقبال أعضائها خلال فترتي الصباح والمساء خلال أيام الشهر الفضيل وذلك في اطار دورها المهني والعلمي. وأكد أمين السر وعضو مجلس إدارة الجمعية عبد الله الكندري، حرص الجمعية على تقديم رسالتها المهنية والإدارية والاجتماعية لجميع الأعضاء، وذلك بتقديم كل ما هو جديد ومتميز من خلال الدورات التدريبية وسبل البحث العلمي والنشاطات الاجتماعية المتنوعة لتعزيز أداء أعضائها العاملين في القطاعين الحكومي والخاص. وأضاف أن الجمعية بادرت من الجانب العلمي والمهني بفتح باب المشاركة البحثية للسادة المتخصصين والباحثين في نشر الوعي المحاسبي والرقابي لجميع أعضاء الجمعية من خلال تخصيص أبواب علمية لنشر هذه البحوث ضمن كل من مجلة المحاسبين والمجلة المهنية لمواكبة آخر الممارسات العالمية، ومن الجانب العلمي واصلت الجمعية عقد دوراتها التدريبية بهذا الشهر الفضيل ضمن تقديم دورات متنوعة للحصول على الشهادات المهنية العالمية وورش العمل المختلفة، ولا يقل دور المسؤولية الاجتماعية حيث ان الجمعية بصدد الالتقاء

بجميع منتسبيها ضمن لقاءها السنوي بتاريخ 29 مارس 2023 لتعزيز الدور الاجتماعي. وقال الكندري: بجانب دور الجمعية المهني والعلمي والاجتماعي، يستهدف مجلس الإدارة توظيف أواصر التعاون مع جميع الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت والجهات الخارجية العلمية المتخصصة لتطوير المهنة والاستفادة من الخبرات المتنوعة التي تمتلكها.

70 مشاركاً بورشة الإستثمار في الذهب



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين ورشة عمل مجانية بعنوان: «استثمار الذهب» بمقرها الجديد، بمشاركة 70 فرداً من أعضاء الجمعية والمتخصصين في باكورة أنشطة الجمعية المجانية المقدمة لخدمة أعضائها والمهتمين بهذا النوع من الاستثمار والتي تتزايد شريحة المستثمرين بها يوماً بعد آخر. وحاضر في الورشة المدرب والمتخصص في استثمار الذهب صلاح الجيماز الذي تناول أهم الموضوعات التي يهتم بها المستثمرون في الذهب وكذلك توضيح الكثير من التساؤلات لدى الراغبين والمقبلين في هذا النوع من الاستثمارات. وأوضح عضو مجلس إدارة الجمعية فهد الجافور أن الورشة المجانية تعكس الاهتمامات الكبيرة التي توليها الجمعية بالتساؤلات التي تخص الكثير من الأفراد والمتعاملين في هذا النوع من الاستثمارات والتعرف على التحديات التي

تواجههم وكيف يمكن الاستفادة من التقلبات الكبيرة التي تؤثر على أسعار الذهب ومعرفة أفضل التوقيتات للبيع أو الشراء.

محلل إدارة مشاريع معتمد



- اقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامجها التدريبي محلل إدارة مشاريع معتمد في الفترة من 30 يناير إلى 22 فبراير 2023.
- وتناول البرنامج محاور رئيسية تضمنت :
- أعداد دراسات جدوى المشاريع
 - التخطيط لتنفيذ المشاريع
 - إعداد موازنة واحتياجات الموارد البشرية للمشاريع
 - إدارة مخاطر المشاريع
 - متابعة وظيفت تنفيذ المشاريع
 - إنتهاء وتسليم المشاريع

البرنامج التأهيلي CIA



- عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامجها التأهيلي شهادة الزمالة المهنية الأمريكية CIA مدقق داخلي معتمد وذلك خلال الفترة من 5 ديسمبر 2022 وحتى 15 مارس 2023.
- وتتضمن البرنامج 3 اجزاء رئيسية هي : أساسيات التدقيق الداخلي ، ممارسة التدقيق الداخلي ومعارف الأعمال المتعلقة بالتدقيق الداخلي.

مبادئ المحاسبة باللغة الإنجليزية

- اقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامجها التدريبي دورة تنشيطية لمبادئ المحاسبة باللغة الإنجليزية خلال الفترة من 21 - 26 يناير 2023 وتناولت الدورة المبادئ الأساسية للمحاسبة. وقد شارك في الدورة عدد كبير من المهتمين بمبادئ علم المحاسبة.

الإدارة المالية للمشاريع الصغيرة



- اقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامجها التدريبي الإدارة المالية للمشاريع الصغيرة خلال الفترة من 12 - 13 فبراير 2023 وتناولت الدورة : مفهوم الإدارة المالية، أدوات الرقابة المالية، أدوات وأساليب التخطيط المالي، أهمية دراسة الجدوى، أساسيات المحاسبة المالية، التعامل مع الأزمات المالية، قراءة القوائم والتقارير المالية، تدريب عملي وتصنيف التكاليف.

"المحاسبين القطرية" أقامت مؤتمر "بازل 4" الدولي



أطلقت الجمعية مبادرة التدريب الميداني الخامسة للمحاسبين والخريجين القطريين تحت رعاية الهيئة العامة للضرائب ووزارة البلدية.

نفذت الجمعية الورشة التدريبية الخبرة الحسابية كدليل فني للإثبات في 22-2-2023 بمشاركة عدد من الخبراء المحاسبين المسجلين لدى الجمعية. وشاركت الجمعية في فاعلية "مستقبل الأعمال يبدأ من هنا" والتي تظمتها كلية الإدارة والإقتصاد بجامعة قطر بالفترة من 21-22/2/2023 بمشاركة عدد من الجهات والمؤسسات بالدولة. وأعلنت الجمعية عن تنظيم المؤتمر الدولي معيار بازل 4 وذلك 15-3-2023

"المحاسبين الأردنية": التعليم المحاسبي بين توقعات الأكاديميين وأصحاب المهنة

كما قامت كلية العلوم الإدارية والمالية بدعوة باسل سلطنة حيث شارك بالحديث عن المهارات والمعارف الواجب توفرها في خريجي المحاسبة وحاجات سوق العمل. كما التقى رئيس مجلس الإدارة رحال وباسل سلطنة مع رئيس جامعة البترا د. رامي عبد الرحيم، والذي أبدى رغبة الجامعة بالتعاون مع الجمعية في إنشاء برنامج ماجستير متخصص في المعايير الدولية.

شارك رئيس مجلس إدارة الجمعية حسام رحال في ورشة عمل نظمتها جامعة البترا ضمن فعاليات اليوم العلمي لكلية العلوم الإدارية والمالية تحت عنوان "التعليم المحاسبي بين توقعات الأكاديميين وأصحاب المهنة وحاجات سوق العمل" حيث قام رئيس الجمعية حسام رحال بالتحدث عن الفجوة بين التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية والشهادات المهنية وامتحان المزاولة في الأردن.

شراكة بين بورصة وجمعية الخبراء المحاسبين بتونس

مع معايير المحاسبة والتشريع والتنظيم ووضع اجراءات للقيام بالرقابة الداخلية ونشر المعلومات المالية (...). ويعتبر الخبر المحاسب في هذا الاتجاه مصدر ثقة في السوق اعتبارا لأهمية مصادقته على القوائم والمؤشرات المالية للشركة. كما يصاحب هذا الأخير الشركة بعد عملية الادراج لتمكينها من توفير معلومات مالية شفافة للمستثمرين.

وقعت بورصة تونس اتفاقية شراكة مع جمعية الخبراء المحاسبين بتونس. وتأتي هذه الاتفاقية في اطار مزيد من التدعيم علاقات التقارب بين البورصة و مختلف المهن التي لها علاقة بالسوق المالية التونسية. ويؤدي الخبر المحاسب دورا هاما في تطوير السوق المالية حيث يعتبر احد اهم المستشارين للمؤسسة اذ يتدخل مسبقا لإعداد المؤسسة لإدراجها بالبورصة بالعمل على ملائمتها

"المحاسبين الإماراتية": تطوير قاعدة بيانات الخبراء والاستشاريين



في إطار سعي جمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين الدائم في دعم جهود وتعزيز سبل التعاون بين جميع القطاعات في الدولة في المجالات المحاسبية والتدقيق المختلفة، قامت الجمعية بتطوير قاعدة بيانات الخبراء و الأستشاريين في دولة الإمارات العربية وتلبيةً للاحتياجات المتزايدة للإستشارات المالية والعلمية والأكاديمية في مجال المحاسبة والتدقيق.

"المحاسبين" أقامت ديوانيتها الإسبوعية

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ديوانيتها الأسبوعية بحضور الرئيس الفخري وأعضاء مجلس إدارة الجمعية، حيث تم تناول أهم القضايا المهنية على الساحة الإقتصادية وبحث مدى إمكانية مساهمة الجمعية وأعضائها في حل تلك القضايا والمساهمة في تطوير قدرات الأعضاء العاملين والمنتسبين للجمعية.



تهنئة احمد الشبو بحصوله على درجه الدكتوراه



يتقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومنتسبيها بخالص التهاني والتبريكات للدكتور احمد حسين علي الشبو وذلك لحصوله على درجه الدكتوراه "تخصص محاسبة" متمنين له دوام التوفيق والسداد

٢١ عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

يناير إلى مارس 2023

غدير مرزوق عوض العتيبي	-12
هاله زيد نصار زمير	-13
كفاية ضويحي منصور المطيري	-14
حنان عبد الله حسن علي	-15
جاسم محمد حمد البسام	-16
هيا محمد عقاب العتيبي	-17
جاسم عيسى محمد بوقمبر	-18
بدر احمد عبد الله الرشدي	-19
شهد مطلق حمود الشمري	-20
محمد عبد الرضا محمد شبر	-21

أحمد وليد البنداري	-1
سليمان أحمد محمود العازمي	-2
آلاء منصور شايع منصور	-3
علي قاسم حاجي حسن	-4
شوق علي مرضى العنزي	-5
عبد الخالق وليد عبد الخالق معريفي	-6
سعد مناور طعمة الشمري	-7
عبد الله عادل حمد الغيث	-8
سارة فوزان عبد الله الفوزان	-9
أروى ناجي عبد الله العبد الهادي	-10
بشاير عادل حسين العياض	-11

مرحباً بالأعضاء الجدد





غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :

هاتف مباشر: + 965 22423666 + 965 22423555

بدالة: + 965 1805580 / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com